

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

## القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية

(633 - 962 هـ / 1236 - 1554 م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إشراف الأستاذة(ة):

د/وانس صلاح الدين

إعداد الطلبة (ة):

-ذوادي توفيق

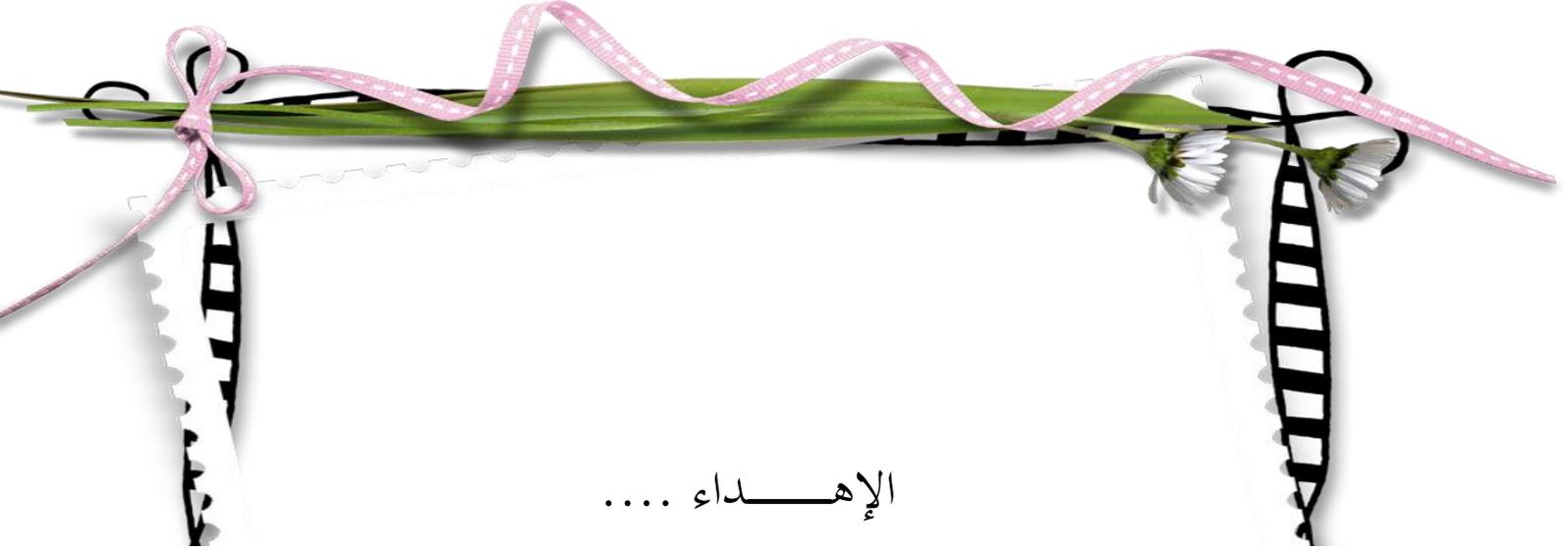
-تارش مصطفى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
عبد الجليل ملاخ	غرداية	رئيسا
صلاح الدين وانس	غرداية	مشرفا
بكير بوعروة	غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1442-1443هـ/2021-2022م





الإهداء....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا  
محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد...  
إلى روح أبي الزاكية الطاهرة إلى من خفضت لها جناح الذل من الرحمة... أمي الكريمة  
إلى زوجتي وأبنائي الأعمام...  
إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية...  
إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع إلى تكاتفنا يدا بيد  
ونحن نقطف زهرة تعلمنا.



## الإهداء ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا محمد عليه أفضل

الصلاة والتسليم أما بعد : أهدي بكل امتنان رحيق جهدي وحصاد سنوات تعليمي

وثمره دراستي إلى والدي العزيزة وأبي أمد الله في عمرهما .

و إلى زوجتي حفظها الله التي كانت لي نعم المعين . و إلى قره عيني ونور قلبي أولادي

أحمد ياسر وشروق أنار الله حياتهما بنوره وحفظهما بحفظه.

والى جدتي أمد الله في عمرها التي شجعتني على أكمال الدراسة.

وإلى كل من شجعني على مواصلة مسيرتي الدراسية وساعدني على انجاز هذا العمل.

## شكر وعرّفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرّفان للدكتور وانس صلاح الدين على

مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإبجاز هذا المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه

من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقاناً

وجمالاً.

و نشكر كل أساتذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن

ننسى من مدّ لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

## قائمة المختصرات

الرموز باللغة العربية	
تحقيق	تح
ترجمة	تر
الجزء	ج
دون تاريخ	د.ت
الصفحة	ص
الطبعة	ط
التاريخ الهجري	هـ
التاريخ الميلادي	م

# المقدمة

تعاقت على بلاد المغرب الأوسط العديد من الدول الإسلامية كان من أهمها الدولة الزيانية، أو كما عرفت في كتب التاريخ بدولة بني عبد الواد حيث كانوا ولاية للمغرب الأوسط من قبل الموحيدين وعندما ضعف أمر الموحيدين انفصلوا بالمغرب الأوسط وجعلوا مدينة تلمسان عاصمة لهم وكونوا دولة استطاعوا من خلالها فرض أنفسهم بالقوة على أهالي هذه البلاد حيث استمرت ما يقرب ثلاثمائة سنة تقريبا.

فقد شهد العهد الزياني رغم الحروب الخارجية والفتن الداخلية العصر الذهبي للمغرب الأوسط، ففيه عرفت البلاد ذروة عزمها وأوج مجدها وازدهارها، ولعل من أبرز هذه التنظيمات والترتيبات هو الاهتمام بالجانب القضائي، لما فيه من جمع كبير بين السلطة والمجتمع لأنه أحد أعمدة الحكم القوي لأي دولة بما فيها الدولة الزيانية .

ولذلك جاءت مذكرتنا موسومة بعنوان: القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية (633-962هـ/1236-1554م)

### حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : وهي البحث عن القضاء والقضاة في عهد الدولة الزيانية خلال القرن 7هـ الى 13 هـ

الإطار الزمني : وهو خلال الفترة من 7هـ الى 13 هـ

الإطار المكاني : ويشمل بلاد المغرب الأوسط .

### أسباب اختيار الموضوع :

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

## المقدمة

- الرغبة في التعرف على التنظيم القضائي لعدم استيفاء الدراسة الكاملة حوله والكشف عن أبرز تنظيماته التي يتكون منها، وتبيين الدور الذي قام به القضاة في الحياة السياسية و أبرز إسهاماتهم الفكرية في الحياة الثقافية في الدولة الزيانية .

### الإشكالية الرئيسية :

- ماهي أهم ملامح الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط على عهد بني عبد الواد؟ وماهي أبرز الشخصيات التي تقلدت هذه الوظيفة ؟

### الإشكاليات الفرعية :

\_\_ ماهي أبرز الأسباب التي حطمت أركان الدولة الموحدية ؟ وماهي تداعيات سقوطها؟

\_\_ مكانة القضاء في الإسلام؟

\_\_ كيف كان يتم اختيار القضاة؟ وماهي الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح للمنصب؟

\_\_ هل كان للقضاة أعمال أخرى يمارسها غير القضاء؟

- هل كان للقضاة إسهامات ومشاركة واضحة في الحياة الثقافية في الدولة الزيانية ؟

ولتناول هذه الإشكالية وفروعها اعتمدنا على خطة مشكلة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة

فتناولنا في **الفصل الأول** :نشأة الدولة الزيانية وفيه ثلاث مباحث ،فالمبحث الأول تطرق فيه ظروف نشأة

الدولة الزيانية، وأما المبحث الثاني إلى قيام الدولة الزيانية فقد أدرجنا فيه النشأة والتأسيس وأما المبحث

الثالث من هذا الفصل فتناولت فيه نظام الحكم في الدولة الزيانية وركزنا فيه على الجانب الحضاري، وفيما

يخص **الفصل الثاني** والذي سميناه نظام القضاء في الدولة الزيانية فقسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول تحدثنا

فيه عن تاريخ القضاء في الدولة الإسلامية، وأما فيما يخص المبحث الثاني عن تطور نظام القضاء في المغرب

الإسلامي فتحدثنا فيه عن تعيين القضاة وشروط تولية القاضي واختصاصات القاضي ثم خطة المظالم

## المقدمة

والحسبة، وأما عن المبحث الثالث من هذا الفصل فتناولت فيه جهاز القضاء في الدولة الزيانية فذكرنا فيه شروط اختيار القضاة ومهامهم ثم أصناف القضاة في الدولة الزيانية وأخيرا أشهر القضاة .

أما فيما يخص **الفصل الثالث** الذي عنوانه قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي وأدرجنا فيه ثلاث مباحث، فالمبحث الأول سميناه جهود القضاة في الحياة السياسية أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى إسهاماتهم الفكرية في الحياة الثقافية وفي المبحث الثالث إلى حضورهم الاجتماعي وفي الأخير ختمنا هذا البحث بخاتمة بأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الدراسة واتبعتها بملاحق تضمنت خريطة توضح حدود الدولة الزيانية ومخطط يوضح أصل بني عبد الواد .

### الأهمية و الأهداف :

وتكمن أهمية الموضوع في : ابرز الإسهام الحضاري للمغرب الأوسط في ميدان النظم وبالأخص القضاء تاريخه ونظوره ، وتوضيح شروط تولية وصلاحيات القضاة وإسهاماتهم في جميع الميادين .

### الأهداف :

- معرفة واقع القضاء ومدى التزام القضاة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واستقلالية أحكامهم .
- الاطلاع على جوانب هامة من الدولة الزيانية ودور القضاة في المحافظة على استقرارها واستمرارها.
- إبراز إسهامات المغرب الأوسط في ميدان القضاء.

### الدراسات السابقة :

- هوارية بكاي : العلاقات الزيانية المرينية سياسيا وثقافيا ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان 2007م
- خالد بلعربي : بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني، مجلة كان التاريخية، السنة الرابعة، العدد الثاني عشر، يونيو 2011م.

## المقدمة

-ملاك لمين، فيلاي بلقاسم، مظاهر الفساد في المغرب الأوسط -القضاء أمودجا- من خلال مخطوط "المهذب الرائق" للمازوني، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد2، 2020م

### \_ المناهج المعتمدة :

فيما يخص المناهج المتبعة في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي لحكم طبيعة الموضوع وكذلك المنهج التاريخي الوصفي في ذكر ووصف جغرافية المغرب الأوسط .

### \_ دراسة نقدية للمصادر و المراجع :

#### -المصادر :

- بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الوادي "ليحي بن خلدون" ويعد من أهم المصادر التي تناولت تاريخ الدولة الزيانية الذي استفدنا منه في نشأة الدولة .

- كتاب ابن خلدون "العبر" الذي أفادنا بمعلومات عن تأسيس ونظام الحكم للدولة الزيانية.

- كتاب ابن القطان المراكشي "نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان" الذي أفادنا في توضيح أسباب التي أدت إلى سقوط دولة الموحدين، بالإضافة إلى كتاب البيان المغرب في أخبار المغرب والأندلس لابن عذارى المراكشي الذي أفادنا بمعلومات قيمة حول الأسباب والتداعيات .

- كتاب ابن سعد "الطبقات" الذي استفدنا منه بمعلومات حول القضاء في الإسلام.

#### -المراجع :

\_ كتاب تلمسان في العهد الزياني " لعبد العزيز فيلاي "

- كتاب دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي لعز الدين عمر موسى استفدنا منه خاصة في البحث عن العوامل السياسية لسقوط الموحدين .

## المقدمة

- كتاب نظم الحكم في دولة بني عبد الواد لدراجي بوزياني وهو يعتبر من أهم المراجع المعتمد عليها في البحث

- فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية للدكتورة صابرة خطيف وهو مرجع متخصص في النظام القضائي.

- كتاب تاريخ الجزائر العام لعبد الرحمان الجيلالي .

### \_ صعوبات البحث :

- غياب المادة العلمية المصدرية التي تتناول عوامل سقوط الدولة الموحدية .

- قلة المعلومات التي تخص النظام القضائي وتقسيماته من خلال المصادر المختلفة إلا في إشارات معينة بالإضافة إلى نقص المراجع بالإضافة إلى قلة البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع بإسهاب ،ومع ذلك حاولنا قدر الإمكان لانجازه .

# الفصل الأول

## الفصل الأول : نشأة الدولة الزيانية

## المبحث الأول: ظروف نشأة الدولة الزيانية

كانت دولة الموحيدين دولة قوية مترامية الأطراف، استطاعت أن تحافظ على استمرارية وحدة تراهما الممتد من برقة شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا والبحر الأبيض المتوسط والأندلس شمالا إلى الصحراء جنوبا، تحت نظام إداري مركزي موحيدي، ذلك أن أنها أصبحت تمثل قوة سياسية فاعلة وترسانة عسكرية ضاربة في غرب البحر المتوسط، في الوقت الذي كان فيه العالم الإسلامي يعاني من وطأة الحروب الصليبية المدمرة، والهجوم المغولي الكاسح، والاسترداد الإسباني المطرد، فقد كان الموحدون في ذلك الوقت حماة دار الإسلام في بلاد المغرب والأندلس، وساهموا في رد العدوان الصليبي على بيت المقدس، إلى جانب إخوانهم في الدين من أهل المشرق بجيوشهم البرية، وأساطيلهم البحرية، إلا أنه وفي مطلع القرن السابع الهجري الثالث عشر ميلادي، بدأت الأوضاع تتغير على الساحة المغربية والأندلسية بعد أن دبت عوامل الضعف إليها فماهي .

أولا: الأسباب : هناك جملة من الأسباب نورد منها

## 1-الصراع الأسري عل الحكم :

يعد الصراع على السلطة بين أبناء عبد المؤمن من أهم الأسباب التي هدمت دولة الموحيدين وقضت على كيائها، فمنذ تبني عبد المؤمن بن علي للحكم الوراثي في بنيه<sup>(1)</sup>، دخلت الدولة في دوامة الصراع العائلي على السلطة من جهة وشعور الإنكار والرفض للتهميش الذي تعرضت له القبائل التي قامت على أكتافها الدعوة

(1)-ابن القطان المراكشي: نظم الجمان لترتيب ما سلف من إخبار الزمان، تح: محمود علي مكي، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1990م، ص 207-200؛ مراجع عقيلة غناي: سقوط الدولة الموحدية، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي 2008م، ص 24؛ صادق محمود شاكرو: الفكر السياسي عند الموحيدين على عصر عبد المؤمن بن علي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 03، ص 24.

الموحدية من جهة أخرى<sup>(1)</sup>، وقد تطور الأمر بين بني عبد المؤمن وذلك عندما ثار أخوا المهدي عبد العزيز و عيسى عام 548هـ على عبد المؤمن<sup>(2)</sup>، ورغم نجاحه في القضاء على هذه الثورة تعرض عبد المؤمن لمحاولة اغتيال من جماعة هرغة عام 556هـ هو عاد من غزو تونس<sup>(3)</sup>، فهو بهذا الإجراء نقل الحركة الموحدية من الفكرة التي تستوجب النصيحة والإخلاص إلى الحكم الوراثي الذي يعكس أعلى درجات الأنانية والهوى الفردي للحكم الأمر الذي سيجلب على الدولة سلسلة غير منقطعة من الثورات والفتن التي أضعفتها مع مرور الزمن<sup>(4)</sup>.

## 2- ضعف الخلفاء المتآمرين:

تولى خلافة الدولة الموحدية في طور انحلالها أشخاص صغار السن فلم يبلغ بعضهم حتى سن الحلم<sup>(5)</sup>، في الوقت الذي كانت فيه الدولة بأمس الحاجة إلى من يعيد إليها هيبتها، ولسوء الحظ أن هؤلاء لم تكن لديهم فكرة واضحة عن المسؤولية وعن الأخطار التي تحقد بدولتهم سواء من الداخل أو الخارج جعلهم عرضة للمؤامرات الداخلية التي أودت بحياة الكثير منهم و المؤامرات الخارجية التي هزت كيان دولتهم، بالإضافة إلى الترف والانغماس الذي وقع فيه خلفاء الموحدين المتأخرين وانهماكهم ملذاتهم غير مهتمين بشؤون الدولة

(1) - أحمد عزاوي : رسائل موحدية، مجموعة جديدة، تح: المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ط1، القينطرة ، 1416هـ - 1995م، ص 44؛ حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته، دول المرابطين والموحدين والحفصي، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 1992م، ص8.

(2) - ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار المغرب، قسم الموحدين، تح: محمد ابراهيم الكتاني واخرون، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 1985م، ص 51؛ أحمد عزاوي: المرجع السابق، ص36.

(3) - عبد الواحد المراكشي : المعجب فب تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان ومحمد العلمي، القاهرة، 1949م، ص300.

(4) - ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 1987م، ص163.

(5) - عبد الواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص 404؛ حركات : المرجع السابق ، ج 1، ص281.

والحكم، فقد فقدت الدولة الحكام الذين يسهرون ويدققون في أمور الحكم وأشرافهم على كل أمر جل أم صغر، فالناصر منذ هزيمة العقاب احتجب وانهمك في الملذات حتى وفاته، إما المستنصر لم يخرج من حضرته طوال أيام خلافته وكان مولعا بانتجاع البقر والخيل في رياضة، وتوفى من طعنة بقرة شرود، والمرتضى كان ميالا ميلا للدعة والمسالمة، ومولعا بسماع الغناء ليلا ونهارا<sup>(1)</sup>، وعليه أصبح بيت بني عبد المؤمن خاليا من رجل كفؤ قادرا على إدارة شؤون الدولة<sup>(2)</sup>، إضافة إلى ذلك لم تكن هناك شروط لتولي منصب الخلافة في بني عبد المؤمن ماجعل هذا المنصب الحساس عرضة لكل متطفل طامع في السلطة وهذا مانفسر به وصول شخصيات ضعيفة ورخوة إلى السلطة<sup>(3)</sup>، الأمر الذي يدل على أنه من أهم أسباب انهيار الدولة.

### 3- تسلط أشياخ الموحدين على الدولة :

أشياخ الموحدين هي هيئة استشارية هامة في دولة الموحدين ساعدت الخلفاء في تصريف شؤون الحكم و ظلت على وفاء عظيم للخلفاء الأوائل، أدى بهم إلى السيطرة والتسلط على مقدرات الدولة والتحكم في سياستها، ورغم محاولة الخليفة الناصر الحد من نفوذهم عندما نكبهم وقتل منهم جمعا كثيرا قيل موقعة العقاب<sup>(4)</sup>، لم يفلح فيما كان يصبوا إليه، مايعد سببا من أسباب الهزيمة الفادحة التي تعرض لها المسلمون في

(1)- محمد علي الصلابي: دولة الموحدين، دار البيارق للنشر، عمان، 1998م، ص229

(2)- عبد الفتاح مقلد الغنيمي: موسوعة المغرب العربي، ج3، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، 1414هـ-1994م، ص20.

(3)- عز الدين عمر موسى : دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي، دار الشروق، ط1، بيروت، 1983، ص151.

(4)- معركة العقاب: دارت هذه المعركة بين الموحدين بقيادة محمد الناصر الموحد، (595هـ-610هـ)، وبين الجيش الإسباني المسيحي بقيادة ألوفنسوا الثامن شمال الأندلس التي انتصر فيها الإسبان، ينظر: المقري شهاب الدين أحمد التلمساني، (ت1041هـ-1631م) : نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، ج6، تج: محي الدين عبد الحميد، دار صادر، بيروت، 1988م، ص117. ابن أبي زرع الفاسي: الذخيرة السنوية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972م، ص22.

الأندلس<sup>(1)</sup>، ومنذ وفاة الناصر استبد هؤلاء الأشيخ بالأمور فرفعوا للخلافة من شاءوا وخلعوا من كرهوا، وقتلوا من أرادوا، وصار أمرهم كالأتراك مع بني العباس.

أن أشياخ الموحدين أصبحت لهم مكاسب لن يتخلوا عنها، فكانوا دائما يسيطون نفوذهم لكيلا يفلت الحكم من أيديهم<sup>(2)</sup>، والظاهر أن هؤلاء لم يتوقفوا عند هذا الحد بل ذهبوا إلى ما هو أخطر من ذلك عندما استعانوا بفئات المجتمع ضد بعضها البعض من أجل تثبيت سلطتهم وهو الأمر الذي أفضى إلى انهيار في السلطة وانقسام عميق داخل المجتمع<sup>(3)</sup>.

### 3- تفشي ظاهرة الفساد الإداري :

كان للوضع السياسي المتأزم الذي عاشته السلطة الحاكمة في طور انحلالها دور بائز في استبداد الولاة بأقاليمهم وإنفصالهم نهائيا عن مراكزهم ومع توالي هزات الدولة و تزايد ضعفها أصبح من الطبيعي أن تسمع عن محاولة السادة من بني عبد المؤمن الاستقلال بولايتهم كما فعل مع السيد أبو زيد البياسي في بلنسية عام (621 هـ - 1224م) وأخو عبد الله البياسي في قرطبة عام (623 هـ - 1226 م)، وأبو يعلى ابن إخالص البلنسي في سبته (640 هـ - 1242م)<sup>(4)</sup>.

(1) - ابن أبي زرع الفاسي : الأنيس المطرب بروض القوطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، دار المنصور للطباعة ، الرباط ، 1972م، ص 240 .

(2) - محمد علي الصلابي: المرجع السابق، ص 227.

(3) - أميرو سيو هويثي ميرندا: التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر: عبد الواحد أكمر، النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2004م، ص 505.

(4) - ابن عذاري المراكشي: المصدر السابق، ص 360 .

ومن مظاهر الفساد الإداري المتفشى في أجهزة الدولة تسلط الوزراء والعمال بالإدارة والحكم وأصبحوا هم الموجهين الفعّلين للإدارة ومن ذلك استبداد الوزير أبو سعيد ابن جامع على دولة الناصر وإفساده لنية الجند في موقعة العقاب وكانت تلك المعاملة من أهم أسباب الهزيمة<sup>(1)</sup>، ولم يتوقف هذا الأمر عن هذا الحد فقد دب الفساد بشكل كلي في عهد الناصر بين هياكل الدولة وأصبح واضحاً فساد العمال والولاة الذين استأثروا بالامتيازات باختلاف أشكالها واستولوا على الأموال بغير حق، بل إننا نرى أحداث فساد تمس الجهاز القضائي للدولة في الصميم إذ يظهر التهاون في المظالم وتدخل العمال ومن يدور في فلکهم في قرارات القضاء وتأثيرهم في سير الأحكام<sup>(2)</sup>.

#### 4- كثرة الثورات والتمردات :

حفل تاريخ الدولة الموحدية بالفتن والتمردات والثورات فلم يخل قطر ولا عصر في هذه الدولة من هذه الفتن التي اعتبرت العامل الأساسي في سقوط الدولة، كل ذلك يرجع إلى السياسة التي اعتمدها بنو عبد المؤمن الذين أوغلوا في الظلم وسفح الدماء والاعتداء على الأموال وسيبهم للنساء بدون وجه حق، ومن هذه الثورات ثورة محمد بن عبد بن هود الماسي سنة (541 هـ - 1147 م)<sup>(3)</sup> وحركات هذه الدولة قبائل دكالة وبرغواطة التي تأرت من الجيوب المرابطية<sup>(4)</sup>.

(1) - عز الدين عمر موسى : المرجع السابق ، ص 32؛ مراجع عقيلة : سقوط الدولة الموحدية ، ط2، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2008م ، ص 242.

(2) - مراجع عقيلة : المرجع السابق، ص 242 .

(3) - مؤلف مجهول : الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة ، ط1، دار الرشاد الحديثة ، 1399هـ - 1993م ، ص 146، ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن جاورهم من ذوي الشأن الأكبر، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 232 .

(4) - ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق ، ص 190.

وقد كانت طبيعة المغرب القاسية وتضاريسه الواعرة واتساع المساحة عاملا هاما في صعوبة التحكم في الدولة أمنيا، ودافعا قويا لاستمرار هذه الثورات<sup>(1)</sup>، ومن أهم واعنف الثورات ثورة بني غانية<sup>(2)</sup>، الذين حاربوا الموحدين لمدة خمسة عقود متتالية كانت حروبهم طاحنة<sup>(3)</sup>، وخلفت خرابا ودمارا في كافة بلاد المغرب وأفريقية خاصة، وساهمت في تشتت المجتمع الموحد وتدهور الاقتصاد نتيجة النفقات الكبيرة المستمرة على الجيش، كما ساهمت في تفكيك الدولة التي أرهقت بسبب الحروب المتواصلة<sup>(4)</sup>.

بالإضافة إلى الثورة التي قادها محمد بن مردنيش والتي دامت قرابة ربع قرن، وقد أدت إلى ضياع عدة مدن شرق الأندلس كالمرية وافرغة وسرقسطة<sup>(5)</sup>، كما زعزعت هيبة الدولة ومكانة الموحدين وسلطانهم في نفوس النصارى، كما استنزفت الكثير من جهود الموحدين مالا وجنودا وزمنا، إضافة إلى خسائر بشرية أثار نفسية وأوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية .

## 5- تأزم الحالة الاقتصادية :

عرفت الدولة الموحدية في طور انحلالها تدهورا خطيرا على المستوى الاقتصادي تسبب في تداعيات اجتماعية مزرية أثرت سلبا وبعمق على كيان الدولة واستمراره، وقد اعتبرت الأزمات السياسية والحروب

(1)- عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق ، ص 342.

(2)- بنو غانية: ينتموا إلى قبيلة مسوفة الصنهاجية التي ينحدر منها بنو تاشفين أمراء المرابطين وكانوا ولاية عن دانية فامتلكوا جزر البليار شرق الأندلس ثم ثاروا على الموحدين فغزوا جزء من المغرب الأوسط وبلاد إفريقية، ينظر: محمد لعروسي المطوي: السلطنة الحفصية ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص17 ،وينظر: خير الدين الزركلي: الاعلام قاموس التراجم ، ج8 ، دار العلم للملايين ، ط15، 2002م، ص158.

(3)- محمد علي الصلابي : المرجع السابق ، ص 223.

(4)- التيجاني : رحلة التجاني ، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب ،الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م ، ص 300-303.

(5)-عبد الله عنان: دولة الاسلام في الاندلس ، مكتبة الخانجي ، ط2، القاهرة، 1411هـ/1990م ، ص52.

والفتن وسيادة الفوضى سببا رئيسيا في حالة الانهيار الاقتصادي الذي شهدته الدولة في الفترات الأخيرة من عمرها<sup>(1)</sup>، وخاصة في بداية القرن السابع الهجري، من خلال إنتاج اقتصاد الحربي موجه للخدمات العسكرية وتأثيراته السلبية على جميع الأصعدة، بالإضافة إلى تشجيع المحجرات الهلالية من طرف خلفاء الموحدين خاصة في المغرب الأقصى واستقرارها به وتأثير ذلك على الاقتصاد واستقرار الدولة فقد عاث هؤلاء الأعراب<sup>(2)</sup> في البلاد فسادا، ومارسوا أعمال النهب والسلب وخربوا الزرع وهدموا المساكن<sup>(3)</sup>، هذه الممارسات أدت إلى ضعف رهيب على مستوى السلطة المركزية التي عجزت على الوقوف في وجه الأعمال التخريبية للأعراب، أدى بهم إلى مدراهم ومجاملتهم ومنحهم الامتيازات من أجل ضمان تحالف معهم، كانت هذه إحدى الأسباب التي أدت إلى ضعف الاقتصاد وإفقار الناس وتجويعهم<sup>(4)</sup>.

#### 6- الانهيار العسكري الذي أصاب دولة الموحدين :

لاشك أن النزاع السياسي وانهيار الهيكل الإداري أثرا بالغا في التنظيم العسكري للدولة الذي ترك كان الميزة الأساسية للموحدين والذي يسر لهم الانتصار في البداية وحفظ دولتهم مدة طويلة، لذا تميز به من استعداد وتعبئة وبداعة خططه الحربية وضعا وتنفيذا، غير أنه فقد كل هذه المميزات في حكم الناصر ولعل واقعة العقاب هي خير دليل على ذلك، ليتابع انحلاله وتفككه من خلال الهزائم المتكررة أمام بني مرين<sup>(5)</sup>، وفي فشل حملاته

(1) - عز الدين عمر موسى : المرجع السابق ، ص 114 .

(2) - ابن خلدون: المقدمة، ص 73 .، جورج مارسيه : بلاد المغرب وعلاقتها ببلاد المشرق في العصر الوسيط، تر: محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1931م، ص 323.، عبد الحميد خالدي: المرجع السابق، ص 190.

(3) - ابن عذاري : المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 310؛ ابن زرع الفاسي: الذخيرة السنية ، ص 36.

(4) - مصطفى أبو ضيف: القبائل العربية في عصري الموحدين وبني مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 155.

(5) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج 3، ص 394-399؛ عبد الرحمان بن خلدون، العبر، ج 6، ص 537-542.

المتكررة على ابن بدر الثائر بالسوس<sup>(1)</sup> خاصة في واقعة بني بهلول عام 653هـ/1255م إذ انهزم الجيش دون قتال. ومن بعدها لم يستطع الخليفة المرتضى الخروج من عاصمته<sup>(2)</sup>، لم يستطع رد المرينيين عام 662هـ/1264م<sup>(3)</sup> مما جعل الوثائق أبو دبوس يثور عليه ويدعي الخلافة بعدما دخل مراكش عام 665هـ/1266م<sup>(4)</sup> محاولاً نفخ الروح في الجيش الموحيدي وإعادة الحياة إليه إلا أنه باء بالفشل لأنه كان في مواجهة قوة حديثة عظيمة التنظيم مثالية الروح.

## ثانياً: التداعيات

### 1- قيام كيانات سياسية على أنقاضها:

انجرت على سقوط الدولة الموحدية هو انفصال أجزاء من المغرب عن جسم دولة الموحدين، إذ شهد أواخر الثلث الأول من القرن السابع الهجري انفصال إفريقية تحت حكم بني حفص، وانفصال معظم المغرب الأوسط تحت حكم بني زيان، ثم طهر خطر دول ناشئة ثالثة في المغرب الأقصى هي دولة بني مرين، التي ظلت تنمو حتى تمكنت من القضاء على الموحدين<sup>(5)</sup>، واستيلاء عليهم ودخلوا عاصمتهم وذلك في سنة (668 هـ - 1269م) وبمقتل أبي دبوس وسقوط مراكش في يد أبي يوسف يعقوب<sup>(6)</sup>.

(1) - ابن عذاري: المصدر السابق، ص ص 404-407-415.

(2) - ابن عذاري: المصدر السابق، ص ص 410-414؛ ابن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب، ص 173؛ عبدالرحمان بن خلدون: المصدر السابق، ص ص 543-544.

(3) - ابن عذاري: المصدر السابق، ص ص 433، 434؛ عبد الرحمان بن خلدون: المصدر السابق، ص 454.

(4) - ابن عذاري: المصدر السابق، ص 440؛ عبد الرحمان بن خلدون: المصدر السابق، ص ص 547-546.

(5) - ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق، ص 261.

(6) - نفسه، ص 205.

## 2- تسارع حركة الاسترداد على بالأندلس:

كانت تبعات سقوط السلطة الموحدية بالأندلس ثقيلة الحمل و مزرية على المسلمين، فبمجرد خروج الأندلس عن سيطرة الدولة، ظهرت زعامات محلية منقسمة و متفرقة و متحاربة سهلت كثيرا مهمة النصارى الذين كانوا يتوجهون وبسرعة نحو الاتحاد مدفوعين بالشعور القومي والنزعة الصليبية المشتركة ضد المسلمين، وهكذا أصبحت الممالك النصرانية بعد حالة التشتت والفرقة والحروب الأهلية ثلاث ممالك فقط هي قشتالة، أرغون والبرتغال، بالإضافة إلى انحلال سيادة الموحدين في التنهيد لمشروع الاسترداد الذي راود المسيحيين منذ على عدد من الحصون واستولى على مدينة أبده سنة (631 هـ -1232م)<sup>(1)</sup>، كما تمكن من دخول قرطبة سنة (633 هـ -1234م) ورفع الصليب فوق المسجد الجامع في إشارة إلى نصر المسيحيين على المسلمين<sup>(2)</sup>.

كما انتزع حصن أرغوته ومدينة جيان من أمانة بني الأحمر.، بعد أن عقد معها معاهدة صلح في (643 هـ -1244م) والتي أصبحت بموجبها ابن الأحمر تحت حماية ملك قشتالة، وبذلك بلغ فردنالد الثالث ذروة القوة، وأصبحت الأندلس الجنوبية كلها تحته<sup>(3)</sup>، بالإضافة إلى القواعد الإسلامية الغربية المتاخمة لمملكة البرتغال التي سقطت في أيدي البرتغاليين سنة (648 هـ -1250م)<sup>(4)</sup>.

(1) - يوسف أشباح: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، تح: محمد عبد الله عنان، مؤسسة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1377 هـ -1957م، ص183.

(2) - ابن أبي زرع الفاسي: المصدر السابق، ص183.

(3) - ابن الخطيب: كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، دار المعارف، القاهرة، 1956، ص120.

(4) - عبد الله عنان: المرجع السابق، ص492.

أما مملكة أراعون تحت قيادة خيامي الأول<sup>(1)</sup>، فقد أحيا هذا الملك عقيدة الكره للمسلمين وشحذ المهتم لحربهم، حيث بدأ حملاته ضد المسلمين أقصد الظفر بأكبر نصيب من الأراضي، وسير حملة في سنة 626هـ على الجزائر الشرقية، ثم إلى ميورقة في 627هـ، ثم السيطرة على جزيرة يابسة<sup>(2)</sup>، وقد تمكنت جيوشه من الاستيلاء على المدن والحصون القريبة من بلنسية، وعليه استطاع خيامي الأول في ظرف ثلاثين سنة أن يفرض سيطرته على سائر الثغور الإسلامية شرق الأندلس<sup>(3)</sup>.

### 3-تسيد المذهب المالكي للفقهاء بالمغرب الاسلامي:

عرف المغرب الإسلامي عودة قوية للمذهب المالكي الذي عاد لتسيد الحياة الفقهية بعد زمن يمكن اعتباره نكسة وتضييق خلال القرن 6 هـ-12م لهذا المذهب<sup>(4)</sup>، ولم يتأخر ملوك بني زيان ونظرائهم المرينيين في ترسيم المذهب المالكي، كاستقدام الفقهاء المالكية وتشيد المدارس واعتماد المذهب المالكي في دراستها الفقهية<sup>(5)</sup>. ويمكن القول أن المذهب المالكي عاد ليسود الساحة الفقهية للغرب الإسلامي، فتوى وتصنيفا وتدريسا.

<sup>1</sup> - ملك أراعون منذ 1214م، بعد أنورث العرش عن أبيه بيدرو وعمره لايتجاوز سبع سنوات، عرف بشدة عدائه للمسلمين ودورة الكبير في تحريك عجلة حروب الاسترداد نحو القواعد الإسلامية الشرقية، وعلى رأسها بلنسية، أنظر: يوسف أشباخ، المرجع السابق، ص167.

<sup>(2)</sup> - الحميري: كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: لافي بروفينصال، دار الجليل، بيروت، 1414 هـ/1995م، ص191.

<sup>(3)</sup> - ابن الآبار: الحلة السبواء، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، 1985م، ص205.

<sup>(4)</sup> - أحمد بكير محمود: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، ط1، دمشق، سوريا، 1411هـ/1990م، ص66.

<sup>(5)</sup> - ألفرد بل: الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، تح: عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1987م، ص312.

## 4- انتكاسة الحياة الفكرية:

رافق انحطاط الدولة الموحدية انتكاسة رهيبة في الحياة الفكرية فعلى الرغم من أن الأدب يزدهر في عصور الشدة، فإن الضعف السياسي والفتن والثورات، جعلت مقام العلماء بالمغرب أمرا صعبا ومطلبا شاقا<sup>(1)</sup>، مما أدى إلى فتور وانقطاع في المسيرة العلمية المظفرة على عهد الموحدين<sup>(2)</sup>، ومن أهم مظاهر هذه النكسة الفكرية التي عرفتها بلاد المغرب الإسلامي ما بعد الموحدين ضعف الحس التأليفي العلمي الاجتهادي الإبداعي باعتباره تعبيرا صريحا وواقعا على مدى الازدهار والتطور<sup>(3)</sup>، فقد اقتصرت جل المؤلفات على المختصرات والحواشي والمنون والشروح<sup>(4)</sup>، الأمر الذي اعتبره محمد المقرئ وابن خلدون وجمع من العلماء الذين زامنوا هذه الفترة سببا في فساد العلم، وفي ذلك يقول المقرئ: "فاقتصروا على حفظ المتون وأفنوا أعمارهم في حل لغزها وفهم رموزها، ولم يصلوا إلى رد ما فيه إلى أصوله بالتصحيح فضلا عن معرفة الصحيح من ذلك والضعيف"<sup>(5)</sup>.

(1) - عزالدين عمر موسى: المرجع السابق، ص116. محمد المنوني: الإمبراطورية الموحدية في دور الانحطاط، مجلة دعوة الحق، العدد02، الرباط، 1964، ص57.

(2) - عبد الله كنون: النبوغ المغربي، مطبعة تطوان، ط2، 1380هـ/1960م، ص188.

(3) - مريم سكاكو: مكانة علماء تلمسان في المجالس العلمية السلطانية المرينية بفاس ما بين القرنين (8-9هـ/14-15م)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، إشراف: مبخوت بودواية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 1433هـ-2012م، ص18.

(4) - ألفريد بل: المرجع السابق، ص361.

(5) - مريم سكاكو: المرجع السابق، ص19.

## المبحث الثاني: قيام الدولة الزيانية النشأة والتأسيس :

كان مطلع القرن السابع الهجري الثالث عشر ميلادي، بداية تغير الأوضاع في بلاد المغرب فبعد أن كانت الدولة الموحدية تتحكم في بلاد المغرب والأندلس، إذ بدأت بالتفكك والانهيار بسبب تضافر مجموعة من العوامل والتي من أبرزها معركة العقاب (609 هـ/1212م)، تلتها أحداث ثورة بني غانية<sup>(1)</sup>، وخروج بعض الولاة من أقاليمها، ونظرا للفراغ الذي تركته الدولة بعد ضعفها، أسفرت لظهور الإمارات المغاربية، والتي من أبرزها إمارة بني عبد الواد.

### أولا: نشأة الدولة الزيانية

نشأت الدولة الزيانية على أكتاف قبيلة بني عبد الواد<sup>(2)</sup>، وهم فرع من فروع الطبقة الثانية من قبيلة زناتة<sup>(3)</sup>، البربرية التي كانت قبائلها تعيش حياة البداوة والترحال تجوب صحراء المغرب الأوسط بحثا عن المراعي الخصب لمواشيها، وتمتد مواطنهم من تاهرت إلى نهر ملوية وهم ينقسمون إلى فرع بني واسين، إحدى أهم بطون زناتة وتضم هذه الطبقة بطونا عديدة منها بنو مرين وهم الأكثر عددا والأقوى سلطة، ثم يليهم بنو عبد الواد

(1) - أبو زكريا يحيى بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح، عبد الحميد حاجيات، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2011م، ج1: ص 186، ينظر ابن الأحمر: تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تق وتح: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، ط1، 1421هـ/2001م، ص: 3-8، أبو عبد الله الأعرج السليمان: تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، تح: حساني مختار، المكتبة الوطنية الجزائرية، (د ب ن)، (د ت ن)، ص: 106.

(2) - أصله عابد الوادي وهو صفة لجد لهم كان يتبتل بواد هناك، يحيى ابن خلدون: بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد، ج 1، تح: عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1891م، ص 334.

(3) - زناتة: من قبائل البتر البربرية ويرجع النسابة أصلها إلى نتانا أرجاتا بن يحيى بن صولات بن ورمك بن ضرى بن نحيك بن مادنييس بن بر وكانوا عدة فروع إضافة إلى بني عبد الواد، عبد الرحمان ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخير في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 7، دار الفكر، بيروت لبنان، 1421هـ/2000م، ص 4-12.

في المرتبة الثانية من حيث المكانة والقوة ثم يليهم بنو توجين<sup>(1)</sup>.

وينقسم بنو عبد الواد إلى عدة بطون ذكر منها ابن خلدون ستة هي: بنو ياتكين وبنو أرلو، بنو رهط، ونصوحة، بنو تومرت وبنو القاسم.

وقد كان بنو واسين ومن تفرع عنهم يستوطنون الأراضي الممتدة ما بين نهر ملوية وأرض الزاب الواقعة جنوب الأوراس<sup>(2)</sup>، كانت هذه القبائل تقدم المساعدات لبني واسين من أسلحة ومال وحبوب مقابل مساعدتهم فيحال الحروب أو المخاطر خاصة مع صنهاجة .

وتربط بعض المصادر<sup>(3)</sup>، نسبهم بالأدارة العلويين وبالتالي ينفون نسبهم البربري غير أن عبد الرحمان ابن خلدون ينكر هذا النسب ويعتبره زعما لاسند له إذ يذكر في قوله " ...وحتى يغمرا سن عندما أبلغ الخبر لم يستنفعه وكان جوابه " :إن كان صحيحا فينفعنا عند الله وأما الدنيا فلناها بسيوفنا"<sup>(4)</sup>.

ولما أخلص بنو عبد الواد الطاعة للموحدين أقطعوهم ضواحي من المغرب الأوسط بلاد يلومي،<sup>(5)</sup> ووامانو،<sup>(6)</sup> وبالتحديد فيما بين البطحاء وملوية ريفه وصحراؤه<sup>(1)</sup>.

(1)- ابن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب ، ص278.

(2)-عبد الرحمان بن خلدون: المصدر نفسه، ج7، ص72.

(3)- محمد بن عبد الله التنسي: تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدر والعقيان ، تح: عبد الحميد حاجيات ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984م، ص67.

(4)- عبد الرحمان ابن خلدون: المصدر نفسه، ج7، ص149.

(5)-بني يلومي: استقروا على الضفة الغربية لوادي ميناء البطحاء وسيق وسيرت وجبل هوارة وجبل بنو راشد، عبد الرحمان بن خلدون : المصدر نفسه، ج7، ص117.

(6)- بني وامانوا: ينسبون الى زناتة وكانت مواطنهم شرق وادي ميناء بمنداس أسفل شلف ويقطن بعضهم قصور توات، عبد الرحمان ابن خلدون: المصدر نفسه، ج7، ص204.

يذكر يحيى بن خلدون رواية مفادها أن عبد المؤمن بن علي استنجد بشيخ قبيلة بني عبد الواد أبو محمد عبد الحق لرد أمواله وغنائمه التي اغتصبها بنو مريم فلبى هذا الأخير نداءه واسترجع غنائمه فاستحسن عبد المؤمن صنيعهم فأقطعهم تلك الربوع<sup>(2)</sup>.

أما بنو مريم فبعد دخول بني عبد الواد المغرب الأوسط سيطروا على تلك الصحراء فتوسعوا فيها ومن ثمة أصبح لبني مريم وبني عبد الواد من بطون واسين كيانا سياسيا بعدما أعادوا مكانة زناتة وأعطوها طابع الدولة ذات السلطان في الأرض، غير أن بني عبد الواد قويت شوكتهم بعدما قضوا تدريجيا على هؤلاء المنافقين<sup>(3)</sup>، أما عن تأسيس الدولة الزيانية فلم يسيطر بنو عبد الواد على تلمسان الا بعد أن حدثت اضطرابات خطيرة بها وثار أحد رجال لمتونه للمستخدمين آنذاك في الجند على الوالي واعتقله فكان دخول بني عبد الواد تلمسان سنة 627هـ<sup>(4)</sup>، بقيادة جابر بن يوسف، خطوة أولى نحو تأسيس الدولة الزيانية وبعد وفاة جابر آل حكم الدولة إلى ابنه الحسن 629هـ<sup>(5)</sup>، فأخيه عثمان 630-631هـ ثم إلى ابن عمه زيدان بن زيان 631-633هـ ولم يبايع هذا الأخير من بني عبد الواد سوى بني مطهر الذين استعانوا ببني راشد فحاربوه فقتل زيدان<sup>(6)</sup>، أثناء

(1)- نفسه، ص 159.

(2)- يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 101.

(3)- هوارية بكاي: العلاقات الزيانية المرينية سياسيا وثقافيا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان 2007-2008م، ص 9-10.

(4)- يحيى ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 199.

(5)- عبد الرحمان بن خلدون: المصدر السابق، ص 20.

(6)- عبدلي لخضر: الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط عهد بني زيان 633-962هـ / 1236-1554م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004/2005 م، ص 30-31.

معركة دارت رحاها خارج تلمسان 633هـ، فخلفه يغمرا سن وأول عمل سياسي قام به إعلانه لاستقلال قبيلته بالحكم، واتخاذ تلمسان عاصمة لدولته وذلك راجع إلى طبيعة موقعها الجغرافي وقدرة هذا الموقع على مقاومة عوامل الانهيار "الهجمات الخارجية".<sup>(1)</sup>

### ثانياً: تأسيس الدولة الزيانية

يرجع الفضل في تأسيس الدولة ليغمرا سن بن زيان، الذي في معناه باللهجة الزناتية رئيس القوم بويح سنة 633 هـ / 1235 م، وكان رجلاً شجاعاً ذا هيبه وحلم وتواضع<sup>(2)</sup>، كان من أشد بني عبد الواد بأساً وأعظمهم في النفوس مهابة وإجلالاً، وأعرفهم بمصالح قبيلته، وأقواهم على حمل الملك<sup>(3)</sup>، فقد: "أوضح للخلافة الحسنية الآثار، ورفع لمن ظل عن سبيل هداها أعلى منار، فابتهج الدهر بوجوده وأشرق من فلك اليُمن نجم سعوته، وأحضر للملك ما كان قد ذبل من عوده"<sup>(4)</sup>، كما قال عنه عبد الرحمان بن خلدون: "كان يغمرا سن سن بن زيان بن ثابت بن محمد من أشد هذا الحي بأساً وأعظمهم في النفوس مهابة وإجلالاً وأعرفهم بمصالح قبيلته، وأقواهم كاهلاً على حمل الملك"<sup>(5)</sup> وقال عنه يحيى بن خلدون: "هو أول من خلط زيّ البداوة بأبهة الملك

(1)- بودوابة مبحوت: العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الاوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2005-2006، ص 16.

(2)- الحاج محمد بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ج 1، 2011 م، ص 65

(3)- محمد كمال شبانة: الدويلات الإسلامية في المغرب، دار العالم العربي، القاهرة، ط 1، 1429 هـ / 2008 م، ص 129.

(4)- التنسي: المصدر السابق، ص 115

(5)- ابن خلدون: العبر، ج 7، ص 83

الملك وأشعر القبيل لباس الشريعة فأعلى المنار ومهد الخلافة، وأوتر الأريكة وأسمع أهل المشارق والمغرب صوت الدعوة<sup>(1)</sup>.

كما عرف بين قومه بالدهاء السياسي، والشجاعة والحزم، ومكارم الأخلاق، وإيثار ذوي الفضل والعلم<sup>(2)</sup>، بفضل دهائه أدى إلى استكثار العشيرة، من خلال حرصه على علاقاته مع قبائل المغرب الأوسط واستمالة أغلب القبائل العربية، خاصة منها عرب زغبة، إضافة إلى بطون زناتة<sup>(3)</sup>، فضم إليه بعضها وتحالف مع البعض الآخر منها، وقد ساعدت مجموعة من العوامل يغمرا سن على إعلان قيام دولته، وتوطيد الحكم لقبيلة بني عبد الواد أهمها:

-ضعف الموحدين نتيجة الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها، من تفكك وصراعات، والتي أدت إلى سقوطها.

-شخصية يغمرا سن بن زيان.

-اعتماد يغمرا سن بن زيان على القبائل البربرية والعربية .

-اختياره تلمسان عاصمة لدولته، وحاضرة لها.

وقد مكث في الحكم فترة طويلة، من خلالها ثبت أركانها، ووطد الملك لأبنائه بمن بعده ما يزيد على ثلاثة قرون<sup>(4)</sup>.

(1) - يحيى ابن خلدون: المصدر سابق، ج1، ص205.

(2) - عبد العزيز فيلاي: تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع الجزائر، ج1، 2002، ص21.

(3) - التنسي: المصدر السابق، ص128.

(4) - الحاج محمد رمضان شاوش، المرجع سابق، ص65.

## المبحث الثالث: نظام الحكم في الدولة الزيانية:

اشتهرت الدولة في نشأتها باسم دولة بني عبد الواد<sup>1</sup> والولاء كان للموحدين بمراكش<sup>2</sup> إلى غاية سنة 640هـ، ثم للحفصيين بتونس، إلى غاية عهد السلطان أبو سعيد عثمان الأول (681-703هـ/1283-1303م)<sup>(3)</sup>، حتى جاء عصر الانبعاث على عهد السلطان أبي حمو الثاني (760-791هـ/1359-1389م) فعرفت الدولة باسم الدولة الزيانية نسبة إلى زيان بن ثابت والد يغمرا سن أول ملوك هذه الدولة<sup>(4)</sup>، ومن هنا أصبح نظام الحكم في الدولة وراثيا منحصرا في أسرة بني عبد الواد وتحديد من الفرع الزياني<sup>(5)</sup>، وذلك انطلاقا من أن جميع السلاطين هم من نسل يغمرا سن بن زيان (633-681هـ/1236-1283م)<sup>(6)</sup>.

(1) -عبد الرحمن بن محمد الجليلي: تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، ط8، الجزائر، 2008م، ج2، ص10.

(2) -لخضر عبدلي: التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص47.

(3) - أحمد بن خالد الناصري السيلوي: الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى، المطبعة البهية، مصر، 1894م، ج2، ص38.

(4) -عبد الرحمن الجليلي: المرجع السابق، ج2، ص21.

(5) - لخضر عبدلي: المرجع السابق، ص143.

(6) - بسام كامل عبد الرزاق شقدان: تلمسان في عهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، (قدّمت الرسالة

استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة التّجّاح الوطنية، نابلس، فلسطين،

إشراف: هشام أبو رميلة، 2002م)، ص68.

ورغم محاولة عثمان بن جرار<sup>(1)</sup> في تحويل الحكم في تلمسان إلى فرع آخر غير فرع بني زيان بدعوى انفصال تلمسان عن الدولة المرينية والاستئثار بحكم المدينة لكنه فشل وهذا ما أثبتته بن خلدون في قوله "وأعاد من ملك بني عبد الواد رسماً لم يكن لإل جرار واستبد أشهر قلائل"<sup>(2)</sup>، إلا أن قدوم الأميرين الشقيقين أبي ثابت وأبي سعيد (749-755هـ/1348-1352م) أدى إلى طرده من المدينة بالتعاون مع السكان وإعادة الحكم في تلمسان إلى الفرع الزياني<sup>(3)</sup>، والذي يدعم أصالة النظام الوارثي الذين تدين بل الدولة ويدعم معنى سيطرة الأسرة العبد الوادية وحدها على جهاز الحكم، وقد طبق هذه السياسة السلاطين الزيانيون، وذلك لمنع حدوث خلافات داخل الدولة بعد وفاتهم<sup>(4)</sup>، فمثلاً توريث يغمراسن يغمراسن (633-681هـ/1236-1283م) الحكم لابنه أبي سعيد عثمان الأول (681-703هـ/1283-1303م) وأبناءؤه من بعده، كذلك أبو حمو موسى الثاني (760-791هـ/1358-1389م) ورث هو آخر الحكم لابنه أبي تاشفين (791-795هـ/1389-1393م) وأبناءؤه من بعده<sup>(5)</sup>.

(1) - عثمان بن جرار: عثمان بن يحيى بن محمد بن جرار من فضائل نيدوكسن بن طاع الله وهم بنو جرار بن يعلى بن نيدوكسن، ونشأ عثمان من بينهم مرموقاً. عبد الرحمن بن خلدون: المصدر السابق، ج 7، ص 15.

(2) - عبد الرحمن بن خلدون: المصدر السابق، ج 7، ص 105.

(3) - بسام كامل عبد الرزاق شقدان: المرجع السابق، ص 77.

(4) - الدراجي بوزياني: نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (ب ط)، 1993م، ص 11.

(5) - لخضر عبدلي: المرجع السابق، ص 143.

أما عن نظام البيعة فهي تعتبر من مظاهر السلطة الزيانية، فقد كانت البيعة للسلطان الجديد تتم من قبل الخاصة والعامة، ويقصد بالخاصة بني زيان من أشقاء السلطان وأبناء عمومته بالإضافة إلى مشيخة عبد الواد<sup>(1)</sup>، وأما بيعة العامة تكون من قبل سكان تلمسان وتتم غالباً على أرض الملعب في تلمسان وبعدها تأتي بيعة المدن والقبائل الخاضعة لتلمسان والتي كانت تبعث بالبيعة إلى السلطان لتعلن عن طاعتها<sup>(2)</sup>، تتم البيعة إما بالمصافحة أو الإيمان أو تقبيل اليد<sup>(3)</sup>، ويقول ابن خلدون: " أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه"<sup>(4)</sup>، لذلك عرفت عند سلاطين بني عبد الواد عدة أشكال للبيعة، وهذا ما برزه ابن خلدون في النصوص التالية:

النص الأول: يتعلق ببيعة السلطان عثمان بن يغمرا سن (681-703هـ/1283-1303م) حيث قال: "فهلك (إي يغمرا سن) هنالك آخر ذي القعدة من سنة 681هـ، والبقاء لله وحده، فحمله ابنه أبو عامر على أعواد وواراه... ثم أخذ السير إلى تلمسان فلقية أخوه عثمان بن يغمرا سن ولي عهد أبيه في قومه فبايعه الناس وأعطوه صفقة إيمانهم"، ثم دخل تلمسان فبايعه العامة والخاصة، وخاطب حينه الخليفة بتونس أبا إسحاق وبعث إليه يبعته فراجعته بالقبول له على عمله على الرسم، ثم خاطب يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م) يخطب منه السلم، لما كان أبوه يغمرا سن أوصاه به.

(1) - عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج 7، ص 90.

(2) - يحيى بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، مطبعة بيبير فونتانا، الجزائر، 1903م، ج 1، ص 9.

(3) - عبد الرحمن بن خلدون: المصدر السابق، ج 7، ص 106، 91.

(4) - عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مر: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص 261.

النص الثاني: "يشير فيه ابن خلدون إلى بيعة أبي زيان محمد بن عثمان (703-707هـ-1303-1307م) فيقول "اخبرني شيخنا العلامة محمد بن إبراهيم الآبلي<sup>(1)</sup> وكان في صباه قهرمان دراهم قال: "هلك عثمان بن يغمرا سن بالديماس"<sup>(2)</sup>، وكان قد أعد لشريه لبنا فلما أخذ منه الديماس وعطش... فشرب اللبن ونام فلم يكن بأوشك أن فاضت نفسه... وجاء الخادم... ثم بعثت عن ابنه: محمد أبي زيان وموسى أبي حموا فعزتهما عن أبيها، وأحضر مشيخة بني عبد الواد... فقال أحدهم مستفهما عن الشأن ومترجما عن القوم: السلطان معنا أنفا، فإن يكن هلك فخبرونا، فقال أبو حموا: وإذا هلك فما أنت صانع؟ فقال: إنما يخشى من مخالفتك وإلا فسلطاننا أخوك الأكبر أبو زيان، فقام أبو حموا من مكانه وأكب على يد أخيه يقبلها وأعطاه صفقة يمينه واقتدى به المشيخة، فنعدت بيعته لوقته واشتمل بنو عبد الواد على سلطانهم واجتمعوا إليه..."<sup>(3)</sup>

النص الثالث: ويشير فيه بن خلدون إلى بيعة أبي تاشفين الأول (718-737هـ-1318-1337م) وجاء فيه: "وكان موسى بن علي الكردي قائد العسكر قد سمع الصيحة فركب إلى القصر فوجده مغلقا... ودخل الى السلطان أبي تاشفين وقد أدركه الدهش من المواضعة فثبته ونشطه، وأجلسه بمجلس أبيه وتولى له عقد البيعة على قومه خاصة، وعلى الناس عامة، وذلك آخر جمادى الاولى من تلك السنة 696هـ"<sup>(4)</sup>.

النص الرابع: يخص بيعة أبي سعيد عثمان بن عبد الرحمن (749-755هـ-1348-1352م) وفيها يقول: "وخلص الملاء منهم نجيا في شأن أمرهم... فأصفقوا بعد الشورى على عثمان بن عبد الرحمن واجتمعوا إليه

(1) - إبراهيم الآبلي: هو محمد بن إبراهيم، ولد بتلمسان وأصله من جالية الأندلس من أهل ابلة، وهو من أخص أساتذة عبد الرحمن بن خلدون. ينظر عبد الرحمن بن خلدون: التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979، ص33.

(2) - الديماس: يعني الحمام أنه مات في الحمام بعد شربه اللبن.

(3) - عبد الرحمن بن خلدون: المصدر السابق، ج 7، ص 128، 129.

(4) - عبد الرحمن بن خلدون: المصدر السابق، ج 7، ص 131.

لعهده بهم يؤمئذ وقد خرجوا به إلى الصحراء وأجلسوه بباب مصلى العيد من تونس على درقة<sup>(1)</sup> ثم ازدحموا عليه بحيث توارى شخصه عن الناس يسلمون عليه بالإمارة ويعطونه الصفقة على الطاعة والبيعة حتى استهلوا جميعاً ثم انطلقوا به إلى رجالهم<sup>(2)</sup> .

النص الخامس :خصصه عبد الرحمان بن خلدون في بيعة السلطان أبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1359-1389م) إذ يقول : "...ودخل السلطان أبو حمو تلمسان لثمان خلون من ربيع الأول سنة ستين وسبعمائة واحتل منها بقصر ملكه، وإقتعد أريكته وبويع بيعة الخلافة ."

ومن ذلك نستخلص أن البيعة في الدولة بني عبد الواد تتم بواسطة :

-المصافحة بصفقة الأيدي وهذا ما يوضحه النص الأول والثاني والرابع.

-الإيمان بالبيعة وهذا ما يوضحه النص الأول والثاني .

-تقبيل اليد وهذا أثبتته النص الثاني .

أما البيعة فقد عرفت مرحلتين: البيعة العامة والخاصة، وهذا ماورده بن خلدون في النصين الأول والثالث ، كما يأخذ السلطان بنفسه في الحالات بيعة الناس بينما يأخذها من ينوب عنه في حالات أخرى وهذا ماورده النص الثالث<sup>(3)</sup> .

<sup>(1)</sup> درقة هي أداة من جلد يحملها المحارب يتقي بها ضربات السيف ونحوه ، أو هي غطاء من الجلد أو صحيفة عضية بها جلد مثل جلد السلاحف . ومعناه حسب العبارة أي وضع على أداة صلبة من عظم أو غش مغطاة بجلد سميك . ينظر جماعة من كبار اللغويين العرب : المعجم العربي الأساسي ، دار لاروس ، 1989م ، ص 447 .

<sup>(2)</sup> - عبد الرحمن بن خلدون : المصدر السابق ، ج 7 ، ص 154-155 .

<sup>(3)</sup> - الدراجي بوزياني : المرجع السابق ، ص 88-89 .

# الفصل الثاني

## المبحث الثاني: تاريخ القضاء في الدولة الإسلامية

أولاً: العهد النبوي (11هـ/1هـ):

لقد اعتبرت الآية الكريمة التالية، كأول أمر إلهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من أجل الحكم بين الناس إذ يقول، تعالى: ( فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا )<sup>(1)</sup>.

ويأتي بعد هذا الحديث النبوي الشريف كإثبات آخر، فيقول ابن هشام أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد عقد وثيقة دستورية بين المسلمين وغيرهم بعد الهجرة مباشرة وجاء فيها (كل من كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله<sup>(2)</sup> بذلك اعتبرت هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع المسلمين إلى المدينة المنورة، كبداية رسمية لتولي رسول الله مهمة القضاء، وهنا سنستدل بمثال أو قضية قضى فيها رسول الله، روت أم سلمة قالت: جاء رجلان يختصمان في مواريث قد درست ليس بينهما بينة، فقال رسول الله: (إنكم تختصمون إلي، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، وإنما أقطع له قطعة من نار)، فبكى الرجلان، وقال كل واحد منهما: حقي لأخي، فقال رسول الله «أما إذا فقوما، فاذهبا، فلتقتسما، ثم توخيا الحق ثم إستهما، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه»<sup>(3)</sup>.

وللرسول صلى الله عليه وسلم عديد القضايا فيما يتعلق بالنفقة والحضانة والحدود والقصاص والجنايات وغيرها، ونحن فقط أخذنا مثال من أجل التدليل لا الحصر.

(1) - القرآن الكريم، [النساء الآية 65]

(2) - منير محمد غضبان: فقه السيرة النبوية، ط2، سلسلة الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1413هـ - 1992م، ص371.

(3) - البخاري، صحيح البخاري، الحديث 1212.

وبالإضافة إلى تولي رسول الله القضاء بنفسه في المدينة، حيث ما حل وارتحل فإنه عين عددا من الصحابة قضاة، واختلفت المصادر في أول قاضي تم تعيينه، فمنهم من يقول عتاب بن أسيد<sup>(1)</sup>، ومنهم من يذهب أبعد من ذلك، ويعتبر أن أول قاضي تم تعيينه كان خلال إمارة مروان بن معاوية على المدينة وهو عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب.

وإذا ما أخذنا بهذا القول، فماذا يمكن قوله عن كل الأحاديث التي وردت في علي وغيره من القضاة، فقد حدثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، قال: حدثنا عمر بن عبد الرحمن أبو حفص الآبار، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري وفيما يروى عن الإمام علي رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا، فقلت: يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي في القضاء؟ فقال: (إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبن لك القضاء)، قال: فمازلت قاضيا، وما شككت في قضاء بعد<sup>(2)</sup>.

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعمد ترك الصحابة يقضون بحضوره ويكلفهم بذلك وهذا ما رواه عبد الله بن عمر أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لعمرو اقض بينهما فقل: اقضي بينهما وأنت حاضر يا رسول الله؟ فقال: نعم، على أنك إن أصبت فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر<sup>(3)</sup>.

ولعل الأمر الجيد والمفيد هنا هو توضيح الصور الأولى للقضاء في الإسلام وكيف أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يهيب القضاء من كل النواحي، ويعددهم لتولي هذا المنصب، خاصة وأنه كان يستعين بهم

(1) - محمد الزحيلي: تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، 1995م، ص 45.

(2) - وكيع: أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، دت، ج 1، 84-87. ظافر القاسمي: نظام الحكم في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، الكتاب الثاني السلطة القضائية، دار نفائس، ط3، بيروت، 2008م، ص 92-93.

(3) - ابن سعد، الطبقات، دار صادر، بيروت، لبنان، 1383هـ 1968م - م، ج 4، ص 204.

على الأقاليم المفتوحة، فمنهم من ولي القضاء فقط (مثال: علي بن أبي طالب على اليمن، كذلك معقل بن يسار على اليمن)، ومنهم من كان والي وقاضي في نفس الوقت (معاذ بن جبل إلى الجند، عتاب بن أسيد على مكة، العلاء الحضرمي على البحرين، أبو موسى الأشعري على اليمن).<sup>(1)</sup>

ولقد كان الرسول دائماً ما يمتحن القضاة ومن ذلك ما روي عن رسول الله حين أرسل معاذ بن جبل إلى الجند، ليعلم الناس القرآن وشرائع الإسلام، ويقبض الصدقات من العمال الذين باليمن، ويقضي بين الناس.<sup>(2)</sup>

ونظراً لأهمية القضاء، وعناية الرسول صلى الله عليه وسلم به، وللاطمئنان على سيره ولاختبار معاذ وتعليم الناس كيفية القضاء، سأله عليه الصلاة والسلام: (كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال بسنة رسول الله قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي، ولا آلو (لا أقصر) فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله)<sup>(3)</sup>

دون أن ننسى اهتمام الرسول الجلي بقضاء المظالم، وظهرت النواة الأولى له زمن ما النبي صلى الله عليه وسلم عند عين راشد بن عبد الله قاضياً للمظالم وقال عليه الصلاة والسلام: (من أخذت له مالا فهذا مالي فان اخذ منه ومن جلدت له ظهرها فهذا ظهري فليقتص منه).<sup>(4)</sup>

وعليه فقد تميز العهد النبوي عن غيره بارتباطه برقابة إلهية مباشرة، كان فيها رسول الله هو القاضي، وإن لم يكن هو كان يختار أكفأ صحابته لذلك.

(1) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 43.

(2) - نفسه، ص 51-52 .

(3) - سنن أبو داوود، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1371هـ - 1952م، ج 2، ص 272 .

(4) - ابن سعد، المصدر السابق، ج 1، ص 91 .

## ثانيا: العهد الراشدي (11هـ/41هـ):

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وانتقاله إلى الرفيق الأعلى تولى الخلافة بعده صحابته الكرام . وأبو بكر هو أول خليفة للمسلمين في تاريخ الإسلام، تم تعيينه في الحادي عشر هجري بعد أن كان قد ولاه الرسول صلى الله عليه وسلم إمامة الصلاة<sup>(1)</sup>.

وقد كان هذا العهد امتدادا لسابقه سواء في مصادر التشريع أو كيفية التعيين أو طريقة الحكم

وكان يتابع قضاء القضاة من الأمصار<sup>(2)</sup>، وفوض الصديق رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قضاء المدينة فقد جاء في تاريخ الطبري: "ولما ولي أبو بكر قال: أبة عبيدة: أنا أكفيك المال، وقال عمر أنا أكفيك القضاء، فمكث سنة لا ياتيه رجلان"<sup>(3)</sup>.

أما عن القضاة الأوائل الذين عينهم رسول الله، أمثال عتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص، ومعاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري، وغيره فلم يعزلهم أبو بكر رضي الله عنه، وأبقى عليهم<sup>(4)</sup>.

أما عن بعض الأفضية التي قضا فيها نذكر قضية القصاص، قال علي بن ماجدة السهمي: قاتلت رجلا، فقطعت بعض أذنه، فقدم أبو بكر حاجا، فرفع شأننا إليه فقال لعمر: أنظر هل بلغ أن يقتص منه، قال نعم، عليا بالحجام، فلما ذكر الحجام، قال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إني وهبت لخالتي غلاما، أرجوا أن يبارك لها فيه، وإني نهيته أن تجعله حجاما أو قصابا أو صانعا).<sup>(5)</sup>

(1) - ابن سعد: المصدر السابق، ج 3، ص 199.

(2) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 128 .

(3) - وكيع: المصدر السابق، ج 1، ص 104

(4) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 80.

(5) - وكيع، المصدر السابق، ج 2، ص 102 .

بعد وفاة أبي بكر تقلد الخلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد توسعت الدولة على عهده، ففتحت البلدان والأمصار، وعين عليها الولاة والقضاة وتم الفصل بينهما<sup>(1)</sup>.

وقد كان هو أيضا يباشر القضاء بنفسه، فيفصل في الخصومات والمنازعات بنفسه، فلما كثرت عليه القضايا، واتسعت الرعية، ولى بعض الصحابة على القضاء في المدينة، منهم زيد بن ثابت. علي بن أبي طالب، ، يزيد بن سعيد المعروف بابن أخت النمر، والذي كان يتولى الأمور الصغيرة<sup>(2)</sup>.

وقد كانوا يقضون بالمدينة ودائما ما استعان بهم عمر أو رد إليهم القضايا، وسنورد في هذا الشأن أحد الأفضية التي كانت على عهده اختصت بالاشتراك في القتل، روى الدار قطني عن أبي المهاجر عبد الله بن عميرة بن بني قيس بن ثعلبة قال: كان الرجل يسابق الناس كل سنة بأيام، يعني عائد من أداء فريضة الحج، فلما قدم وجد مع والدته سبعة رجال يشربون الخمر فأخذوه فقتلوه، ثم ذكر كتاب أمير المؤمنين وفي جوابه له: (أن اضرب أعناقهم جميعا، واقتلها معهم، فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمهم لقتلهم)<sup>(3)</sup>.

كما لم يعزل عمر بن الخطاب القضاة الذين كانوا على القضاء، مثله مثل أبي بكر، إلا في بعض المناطق التي فتحت حديثا، وما ميز هذا العهد هو تعيين قضاة لفصل القضايا مستقلين عن الأمراء، فجعل على الكوفة شريح بن الحارث الكندي، وهو من كبار التابعين، أقام بها قاضيا سبعة وخمسين سنة، أيضا عين على مصر قيس بن أبي العاص السهمي، واعتبر كأول قاض قضى بها في الإسلام، أما الصحابي الجليل أبو الدرداء، فقد عين على المدينة<sup>(4)</sup>.

بعد وفاة عمر رضي الله عنه، تولى عثمان منصب الخلافة بعده كذلك كانت له هو أيضا استمرارية للقضاة الأوائل، نذكر بعضهم، سفيان بن عبد الله الثقفي أمير الطائف، أبو موسى الأشعري أمير البصرة ثم الكوفة،

(1) - نفسه، ص 107.

(2) - السمناني: روضة القضاة وطريق النجاة، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1393هـ-1973م، ج 4، ص 1484.

(3) - أحمد عبد المنعم البهي: تاريخ القضاء في الإسلام، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965م، ص 178.

(4) - وكيع: المصدر السابق، ج 1، ص 110.

وقد كان عثمان قد أقرهم على البصرة على صلاحها وأحداثها<sup>(1)</sup>، أما عن أول القضايا التي نظر فيها عثمان فقد تمثلت في قاتلي عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>(2)</sup>.

ويعتبر علي بن أبي طالب آخر الخلفاء الراشدين، وقلد خطة القضاء منذ حياة الرسول صل الله عليه وسلم ويعتبر من أشهرهم، يقول وكيع عن بريدة بن حصيب قال: بعث رسول الله صل الله عليه وسلم عليا الى اليمن ليعلمهم الشرائع ويقضي بينهم<sup>(3)</sup>.

عرفت له الكثير من القضايا سنكتفي بذكر واحدة منها فقط، قال الشعبي: كان لشراحة زوج غائب بالشام، وإنها حملت، فجاء بها مولاها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: إن هذه زنت واعترفت فجلدها يوم الخميس مائة جلدة، ورجمها يوم الجمعة، وحفر لها إلى السرة وأنا شاهد، ثم قال: إن الرجم سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان شهد على هذا أحد لكان أول من يرمي الشاهد بشهادته، ثم يتبع شهادته حجر، ولكنها أقرت، فأنا أول من يرميها، فرماها بحجر ثم رمى الناس وأنا منهم، فكنت والله فيمن قتلها، وفي لفظ لأحمد والبخاري أن عليا قال: جلدتها بكتاب الله، ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(4)</sup>.

وهذا الحكم اجتهاد لعلي وهو مختلف فيه بين الفقهاء، وقال الجمهور بعدم الجمع بين الرجم والجلد<sup>(5)</sup>.

وخلاصة القول في هذا العهد أنه كان امتدادا للعهد النبوي سواء في التعيين أو التنفيذ أو إصدار الأحكام أو مصادرها.

(1) - ابن سعد: المصدر السابق، ج 7، ص 391.

(2) - محمد الخضري بك: الدولة الأموية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1، مصر، 1424هـ - 2003م، ص 434-435.

(3) - وكيع: المصدر السابق، ج 1، ص 88.

(4) - محمد بن علي بن محمد الشوكاني: نيل الأوطار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 2، القاهرة، ج 7، ص 91.

(5) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 152.

## ثالثاً: العهد الأموي (41هـ/132هـ):

إن القضاء في العهد الأموي لم يختلف كثيراً عن العصر الخلافة الراشدة اختلافاً كبيراً من حيث التنظيم واختيار أفضل العناصر لتولي هذا المنصب، إلا أن هذا العهد له خصوصيته ومستجدات تميزه عن غيره.<sup>(1)</sup>

ولعل أبرز ميزة لهذا العهد تمثلت في تسجيل الأحكام القضائية التي يصدرها القاضي في سجله وديوان المحكمة ليرجع إليه عند الحاجة، وفي هذا الشأن سنورد قضية من أجل التوضيح أكثر، وأول من سجل الأحكام سليم بن عتر التجيبي<sup>(2)</sup>، قاضي مصر في عهد معاوية<sup>(3)</sup>، لما تخاصم إليه أشخاص في تقسيم الميراث، فكم بينهم فغابوا مدة واختلفوا وتناكروا وتجادوا الحكم، وعادوا يطلبون فصل الخلاف ثانية، فتذكر القاضي قصتهم، وكاشفهم بما فاعترفوا، فأعادوا الحكم بينهم، وطلب من كاتبه أن يسجل الأحكام القضائية وكتب لهم كتاباً بقضائه وأشهد عليه<sup>(4)</sup>.

بطبيعة الحال يحتاج القاضي في تسيير هذه القضايا إلى أعوان يساعده في حسن التقاضي وسير القضاء، من بينهم كاتب القاضي أو كاتب المحكمة أو كاتب الضبط، الذين ظهروا على العهد الراشدي، ليزيد على هذه الألقاب ألقاباً جدد خلال العهد الأموي، نذكر منهم: المنادي<sup>(5)</sup>، يقول وكيع: أنه أول ما ظهر ذلك في عهد شريح، عن عمر بن قيس الماضي قال: رأيت رجلاً كان يقوم على عهد شريح وكان إذا

(1) - عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص 259.

(2) - سليم بن عتر التجيبي: الامام الفقيه قاضي مصر وواعضها، وعابدها أبو سلمة التجيبي المصري، وكان يدعى الناسك لشدة تأله، حضر خطبة عمر بالجابية، وحدث عن عمر وعن علي وأبي الدرداء وحفصة، توفي سنة خمس وسبعين، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج1، ص 1890.

(3) - الكندي: الولاة والقضاة، مكتبة المثنى، بغداد، 1980م، ص 309؛ محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 18.

(4) - محمد الحضري بك، المرجع السابق، ص 144.

(5) - المنادي: وهو الذي يجلس عند القاضي لبيان مكانة القاضي، ومعرفته والمنادة على الخصوم، وكان يطلق عليه الذي على رأس القاضي أو صاحب المجلس، ينظر، محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 181.

تقدم إليه خصمان فيقول: أيكما المدعي فليتكلم، ويروي أيضا أن شريحا إذا جلس للقضاء لم يقوم حتى ينادي هل من خصم أو مستثبت أو مستفت؟<sup>(1)</sup>

ووجد إلى جانب المنادي الحاجب<sup>2</sup> والترجمان<sup>3</sup>، وقد اهتم الخلفاء الأمويون بقضاء المظالم حتى قيل بأن عبد الملك بن مروان أول من جلس من الخلفاء للنظر في المظالم، وذلك راجع إلى كثرة التجاهر بالظلم والتغالب بين الناس.

كما قام عمر بن عبد العزيز في النظر في المظالم، وردها وراع السنن ورد مظالم بني أمية على أهلها قل له، وقد شدد فيها وأغلظ: إننا نخاف عليك من ردها العواقب، فقال: كل يوم أتقيه وأخافه دون يوم القيامة لا وقيته.

وعليه فإننا نخلص إلى أن القضاء قد نال سلطة مستقلة خلال هذا العهد متخذًا في ذلك جملة من القواعد الجديدة تمثلت في العرف ومستندا إلى مصادر التشريع الأولى كالإجماع والقياس والاجتهاد، أما القرآن الكريم والسنة النبوية فلا حديث عليهما لأنها مصدرًا للتشريع الرئيسي<sup>(4)</sup>.

#### رابعا: العهد العباسي (132هـ/656هـ):

بعد سقوط الدولة الأموية مباشرة قامت الدولة العباسية سنة 132هـ فراحت تعيد وتغير في جل المقومات والأسس، إلا القضاء فإنه استمر وتطور وبقيت امتداداتها مغروسة في العهود السابقة، حتى أنها لم تعزل القضاة الذين كانوا على العهد الأموي أمثال أبي حنيفة النعمان والأوزاعي<sup>(1)</sup>.

(1) - وكيع، المصدر السابق، ج 2، ص 307.

(2) - الحاجب: وهو الذي يقدم الخصوم إلى القاضي، ليقضي في خصومتهم بحسب أسبقيتهم في الحضور أو على ترتيب رؤية دعاوتهم، ينظر: عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص 57.

(3) - المترجم: وهو الذي يقوم بترجمة أقوال المدعين أو المدعي عليهم أو الشهود إذا كان القاضي لا يعرف لغتهم. ينظر: نفسه، ص 57.

(4) - الماوردي: الأحكام السلطانية، تح، أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م، مج 1، ص 78.

وفي هذا العهد فيه العديد من التقويمات الجديدة، مع التماس القاعدة الأساسية في التشريع التي تنطلق من الكتاب والسنة، لذلك اعتبر الخليفة المنصور مؤسس الدولة العباسية أن القاضي يعتبر كأحد الأركان الأربعة للدولة، والتي يحصيها في القاضي وصاحب الشرطة وصاحب البريد وصاحب الخراج، وقد كان يراقب القضاة في الأمصار عن طريق ما يرفعه صاحب البريد<sup>(2)</sup>.

وقد تم تفويض السلطة خلال هذا العهد إلى الولاة في تعيين القضاة، يقول وكيع: كان محمد بن عمران ... قاضيا لزياد بن عبد الله الحارثي على المدينة أيام المنصور، وكان الأمراء هم الذين يولون القضاة<sup>(3)</sup>.

فقد استحدثه الخليفة العباسي أمير المؤمنين هارون الرشيد سنة 170هـ فوضت له صلاحيات تعيين القضاة ومتابعتهم ومراقبتهم وحتى الإشراف عليهم وتنحيتهم، وبذلك أصبح للقضاء الاستقلال التام بعيدا عن دائرة السلطة التنفيذية المتمثلة في الخليفة والسلطان والولاة والأمراء<sup>(4)</sup>.

وأطلق هذا اللقب على قاضي الخليفة ببغداد الإمام أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة، مؤلف كتاب "الخوارج" والذي استمر يشغل هذا المنصب سنة 182هـ، وكان قد تولى القضاء ببغداد لثلاثة من الخلفاء العباسيين وهم الهادي والمهدي والرشيد، وكان الرشيد يكرمه ويجله، ثم أسند إليه تعيين القضاة في المشرق والمغرب، ويقال له قاضي القضاة، وذهب بعض الكتاب إلى أن هذا النظام أخذ عن الفرس، ويقال أيضا أن أول من أدخل هذا النظام هم البرامكة في زمن هارون الرشيد الذي طبقه ونفذه<sup>(5)</sup>.

(1) - جلال الدين السيوطي: تاريخ الخلفاء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، 1969م، ص 261.

(2) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 288.

(3) - وكيع: المصدر السابق، ج 1، ص 184.

(4) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 128.

(5) - ابن سعد: المصدر السابق، ج 7، ص 183؛ عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص 242.

ويعتبر منصب قاضي القضاة بمثابة وزير العدل اليوم، الذي يتولى الإشراف الكامل على جميع أعمال القضاة في الخلافة، وهو المسؤول عن تعيين القضاة والإشراف عليهم وكان قاضي القضاة قاضي المشرق والمغرب والتحقيق، والقضاة يعملون في الإجراءات فقط باقتراحه<sup>(1)</sup>.

كما وجد أعوان القضاة إلى جانب قاضي القضاة، نائب القاضي وذلك الذي ينيب القاضي عنه ليقوم بالقضاء في المدن والقرى أو يحل محله إذا غاب أو سافر أو مرض، بالإضافة إلى كاتب القاضي، أعمال كثيرة منها أن يدون أقوال الطرفين والشهود والقاضي ويرتب القضايا حسب حضور الخصوم، ويعرضها عليه بانتظام وعدم محاباة إلا لمسافر أو معذور<sup>(2)</sup>.

وأيضاً المنادي والحاجب والمعاون، أما صاحب المسائل فهو موظف جديد استحدث في هذا العهد، وأول من استعمله محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(3)</sup>، ووجد إلى جانبه القسام وهو الذي يتولى قسمت الحقوق مع أصحابه ويضع الحدود بينهم في العقارات وقد سمي بالحساب<sup>(4)</sup>، كذلك الأمناء وهم الأشخاص الذين يكلفهم القضاة ببعض الأعمال المهمة<sup>(5)</sup>، إلى جانب خازن ديوان الحكم، وهو الذي يحفظ أوراق القاضي والوثائق والسجلات والودائع في مكان مخصص ويحافظ عليها .

أما عن بعض القضاة الذين قضوا خلال هذا العهد القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي<sup>(6)</sup> 362 هـ والقاضي حسام بن محمد المروزي 462 هـ صاحب التعليقة المشهورة في الفقه الشافعي<sup>(7)</sup>، والقاضي أحمد

(1) - عبد الكريم زيدان: المرجع نفسه، ص 243.

(2) - نفسه، ص 247.

(3) - الكندي: المصدر السابق، ص 361.

(4) - عبد الكريم زيدان: المرجع السابق، ص 407 .

(5) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ص 249 .

(6) - عبد الكريم زيدان : المرجع نفسه، ص 247.

(7) - الكندي: المصدر السابق، ص 574؛ عبد الكريم زيدان: المرجع نفسه، ص 301.

بن محمد أبو حامد الشافعي 406هـ كتب كتابا يهدد فيه الخليفة بالعزل<sup>(1)</sup>، القاضي علي بن محمد بن حبيب الماوردي 450هـ وعرف بأنه أفضى القضاة<sup>(2)</sup>، والقاضي محمد بن الحسين أبو يعلى الفراء الحنبلي 558هـ وابنه محمد بن محمد 526هـ كان قاضيا وحفيده محمد بن محمد بن محمد 560هـ وهو أبو يعلى الصغير<sup>(3)</sup>.

فقد عاشت الدولة العباسية عهدتين متناقضتين، حتى لو أن المصادر تقول بعدم تأثر خطة القضاء بهذا الأمر إلا أنه من المستحيل أن لا يتأثر، فإذا كان العهد الأول بتطوره الواسع أثر تأثيرا إيجابيا ودفع بالقضاء إلى أعلى الدرجات، فإنه من الضروري أن تكون تأثيرات سلبية تساهم في التذبذب، خاصة مع ترمد بعض القضاة الذين أرادوا الاستقلال بالأقاليم التي عينوا عليها<sup>(4)</sup>

### المبحث الثاني: تطور نظام القضاء في الغرب الإسلامي

أن نظام القضاء في الغرب الإسلامي (المغرب والأندلس) لم يختلف عن نظيره في المشرق بل كان يحاكيه لأنه يصدر من مشكاة واحدة ألا وهو الوحي.

وقد ورثت الدولة الموحدية تركة ثقيلة منذ استقرار الفتح وإلى إعلان دولتهم جهازا متكاملا، تعتبر خطة القضاء من أسمى الخطط فالقاضي يعد من موظفي الدولة الكبار إلى جانب الوزير والكاتب<sup>(5)</sup>، ومنصب

(1) - ابن خلكان: وفيات الأعيان، مطبعة السعادة، ط1، مصر، ج1، 1367هـ-1948م، ص400.

(2) - أحمد أمين: ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج2، 1962م، ص250.

(3) - نفسه، ص301.

(4) - وكيع: المصدر السابق، ج1، ص193.

(5) - لخضر بولطيف: فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000م، ص239-240.

القضاء ليس من الخطط التي استحدثت بعد قيام الدولة، فقد كان أحد "العشرة أهل الجماعة" وهو إسماعيل الهزرجي يقضي بين الناس عن إذن المهدي، ولما تولى عبد المؤمن الخلافة قلد خطة قضاء الجماعة أبا عمران موسى<sup>(1)</sup> صهره وهو أحد أهل الخمسين.

وبعد أن استقرت الدولة لم يقلد الخلفاء أحد من الموحدين أولي السبق في الدعوة في هذا المنصب، وإنما ولوها لفقهاء من طلبة الحضرة. فأعلى مراتب القضاء هو قاضي الجماعة أو قاضي الخلافة أو قاضي القضاة، فقاضي الخلافة في المشرق يدعى بقاضي القضاة<sup>(2)</sup>.

فالعدل مرتبط بطبيعة دولتهم، لأنها قامت على أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا العدل نابع من عدة مصادر منها الشريعة الإسلامية<sup>(3)</sup>.

#### أولاً: تعيين القضاة:

كان القضاة لا يعينون إلا بعد الاختيار والإختبار، فقاضي الجماعة يعين بقرار من الخليفة حيث لا يكون لأحد سلطان عليّة سوى الخليفة<sup>(4)</sup>، وهو الذي يشرف على قضاء الإقليم من حيث تعيين القضاة ونقلهم ومحاسبتهم على أعمالهم<sup>(5)</sup>، وكان القضاة الذين يعينون على البلاد المغربية يستقدمون إلى مراكش، ومنها

(1) -قاضي الجماعة في عصره. عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص238.

(2) -النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، تح: لجنة احياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، ط5، بيروت، 1983م، ص 21.

(3) -محمد مغراوي: خطة القضاء بالمغرب في الدولة الموحدية 668 -515هـ/1269 -1121م، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، (الرباط: جامعة محمد الخامس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1987 -1986م)، ص 66.

(4) -علي عبد الله علام: الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص266.

(5) - صالح بن قرية: عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د،ت) ص85.

يوجهون إلى المدن قضائهم الجديدة، من أجل أن تقدم لهم توجيهات مباشرة، واختبار كفاءتهم، ومدى صلاحيتهم للبيئات التي سيوجهون إليها<sup>(1)</sup>.

وكان قاضي الجماعة أيضا يختار المسددين في النواحي، فالمسدد هو القاضي في المدينة الصغيرة، يتولى أدنى درجة قضائية<sup>(2)</sup>، فهو لا يصدر أحكامه إلا في القضايا الصغيرة<sup>(3)</sup>.

فقد أوجب الخلفاء على القضاة إشهاد شهود عدول في الإجراءات القضائية، ومن أهم شروط الشهود منها: الاستقامة و العدالة وسداد الحالة، والتيقظ والاتصاف بالنزاهة، وأن يكون ذا علم وسليم الشهادة، وأن يكون متيقظا من الغفلة والذهول<sup>(4)</sup>.

#### ثانيا : شروط تولية القاضي :

إن منصب القضاء لا يتولاه إلا من يكون ذا علم ودين وعقل سليم ويجب أن تتوفر فيه الأخلاق الحميدة، النباهة، السيرة الحسنة، الثبات في حل المشكلات، العدل وحسن التفهم للخصومات، الخبرة والاستقلال، حسن التفهم للخصومات .

أما النباهي حددها في عشرة شروط وهي: الإسلام، العقل، الذكورية، الحرية، البلوغ، العدالة، العلم، سلامة الحواس، الأفراد في القضاء<sup>(5)</sup>.

(1)-محمد مغراوي: المرجع السابق،ص125-126.

(2)-محمد الزحيلي: المرجع السابق،ص361.

(3)-أحمد العزاوي : المرجع السابق،ج2 ، 248.

(4)-عز الدين موسى :المرجع السابق،ص204.

(5)-النباهي :المصدر السابق،ص05.

يرى ابن عبدون أن: " القاضي يجب أن يكون جزلا في قوله، صارما في أمره، محقا في حكمه مصونا عند الناس وعند الرئيس وعند الجمهور عارفا بحكم الله ولا يمكن من نفسه، ولا ينبسط مع الفقهاء، ولا مع الأعوان... " (1).

### ثالثا: اختصاصات القاضي:

من اختصاصات القاضي تعيين من ينوب عنه في الإقليم بتعيين قضاة الأقاليم ومراقبة أعمالهم القضائية، فإنه بحكم أنه من خاصة الخليفة، فإن له دور في مساعدة الخليفة في توجيه سياسة الدولة، حيث كان يحتل المرتبة الثانية بعد شيخ طلبة الحضرة (2).

وكذلك على القاضي أن يعين قضاة مساعدين له في الأنكحة والموارث، وله أن ينيب إذا مرض، وكان قاضي الولاية يعين قضاة المدن الصغرى التي تقع ضمن ولايته، وكان القاضي في ولايته مسئول عن توزيع زكاة الفطر على الضعفاء والمساكين ويتولى الخطبة والصلاة في المناسبات الكبرى مثل الأعياد. وقد يستعين به الوالي في تدبير شؤون ولايته لاسيما في حالات القتال، وكان القاضي يقوم بالتعريف بأسماء أهل الولاية أثناء دخولهم على الخليفة، وقد يباشر التعليم بصفته الشخصية (3).

أما قضاة الأقاليم فمن صلاحياتهم فض النزاعات والخصومات وإقامة الحدود والنظر في المصالح العامة كالأوقاف وحفظ أموال اليتامى (4) والنظر في الأنكحة والشكايات (1).

(1) - ابن عبدون: كتاب ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، دراسة وتحقيق: ليفي بروفنسال، القاهرة: مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م، ص 08.

(2) - الحضرة بولطيف: المرجع السابق، ص 240-241.

(3) - عز الدين موسى: المرجع السابق، ص 203.

(4) - الحضرة بولطيف: المرجع السابق، ص 240-241.

حدد النباهي عشرة مهام وهي قطع التشاجر والخصام بين المتخاصمين، واستيفاء الحق لمن طلبه، وإلزام الولاية للسفهاء والمجانين، والنظر في الأحباس، تنفيذ الوصايا، تزويج الأيامي من الأكفاء إذا لم يوجد الأولياء، النظر في المصالح العامة وإقامة الحدود، وتصفيي الشهود<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: خطة المظالم :

اهتم الخلفاء الموحدون بولاية المظالم وكانوا يخصصون لها أياماً معلومة في الأسبوع يجلسون فيها للرعية لبحث مظالمهم، فالخليفة عبد المؤمن بن علي<sup>(3)</sup> حين توجه إلى جبل طارق سنة 555هـ / 1160م لبحث أمور الأندلس مع الأشياخ والقادة وفي خلال إقامته التي استمرت شهرين كان ينظر في المظالم خلال هذه المدة<sup>(4)</sup>.

#### خامساً: الحسبة :

كان لصاحبها مكانة كبيرة فهو ذو سلطة في الأسواق، إذ يشرف على صحة المكاييل والموازين وعلى سلامة السلع ونظافتها وضبط التعامل داخل السوق<sup>(5)</sup>.

(1) - عز الدين موسى: المرجع السابق، ص 202.

(2) - النباهي: المصدر السابق، ص 5.

(3) - عبد العزيز بن عبد الله: معلمة الفقه المالكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 10.

(4) - عصام الدين الفقهي: تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، (د-ت)، ص 267.

(5) - نجيب زيبب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأنيب للثقافة والعلوم، بيروت، 1995م، ص 343.

## المبحث الثالث: جهاز القضاء في الدولة الزيانية

كان القضاء في تلمسان يتميز كما في البلاد الإسلامية بتوزيع الاختصاصات، فهي إما أن تكون كاملة للقاضي ويكون لها اختصاص عام، وإما أن يكلف بقسم منها أو بجانب دون غيره، ويعود إلى القاضي العام كل الاختصاص العام الذي يشمل جميع الأحكام الشرعية<sup>(1)</sup>.

## أولاً: شروط اختيار القضاة ومهامهم:

احتل القضاة في عهد الدولة الزيانية مكانة مرموقة في المجتمع كما هو الشأن في بقية البلدان الإسلامية<sup>(2)</sup>، وقد حدد الماوردي وغيره عدة صفات لا بد من توفرها فيمن يشغل منصب القضاء، فبالإضافة إلى البلوغ، والذكورية، والعقل والحرية والإسلام والعدالة والسلامة في السمع والبصر والعلم<sup>3</sup> كما نجد أربعة شروط أساسية ألا وهي:

- أن يكون عالماً بكتاب الله عز وجلّ على الوجه الذي تصح به معرفة ماتضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً ومحكماً ومتشابهاً ومجملاً ومفسّراً.
- أن يكون علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله .
- علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا واختلفوا فيه ليتبع الإجماع ويجتهد برأيه في الاختلاف<sup>(4)</sup>.

(1) - عبد الرحمان بن خلدون: المصدر السابق، ص21.

(2) - خالد بلعربي: الدولة الزيانية في عهد يغمراسن "دراسة تاريخية وحضارية 633-681هـ/1235-1282م"، دار الأملية، ط1، الجزائر، 2011م، ص205.

(3) - الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1386هـ، 1966م، ص65-66.

(4) - نفسه، ص61.

وهذه الشروط اتبعتها سلاطين الدولة العبد الواديّة في اختيار قضاتهم من بين الفقهاء البارزين في العلوم الشرعيّة، فكانت الأحكام القضائية بدولة بني عبد الواد نركز أساسا على المذهب المالكي، فكان السلاطين يعظمون الشرع ويمثلون لأحكامه، اذ يحترمون القضاء ولا يتدخلون في شؤونه، ويتركون للقضاة حريتهم ويحترمون فتاوى شيوخ الإفتاء وبذلك عظم شأن القضاء وانتظم أمره وقوى جانب القضاة<sup>(1)</sup>. لذلك نستنتج أنّ اختيار القضاة يتمّ الغالب وفق أسس فقهية عديدة، وبذلك توفرت فيهم الشرعيّة المقرّرة في الفقه، خاصة العلم بالأحكام الشرعيّة التي يفصلون الدعاوي بموجبها<sup>(2)</sup>، ويقومون العدل على أساسها ويضعون الحدود والحقوق بين الناس، كما توفرت في القضاة الآداب الشرعيّة والشروط التي يجب أن توفرها عند القضاة كالنزاهة والاستقامة والتزام والأمانة والشجاعة والجرأة في القضاة<sup>(3)</sup>.

أما مهام القضاة في دولة بني عبد الواد الزيانية فإنها لا تختلف كثيرا عن مهام القضاة في بقية الدول الإسلامية عامة، ودول المغرب الإسلامي والأندلس خاصّة<sup>(4)</sup>، وهي الفصل في النزاعات، إي حسم الخلاف بين الخصوم سواء كان هذا الخلاف متعلّقا بالمسائل الدينية أو الجنائية<sup>(5)</sup>.

**ثانيا: أصناف القضاة في الدولة الزيانية :** ويمكن حصر هذه الأصناف فيما يلي :

1- **قاضي الجماعة :** وهو يعني قاضي القضاة بالمشرق<sup>(1)</sup>، وهو كبير القضاة والرئيس الأعلى للقضاء<sup>(2)</sup>، وكان، وكان عند بني عبد الواد يعيّن من قبل السلطان، بعدما يبحث عن القاضي الكفاء والقدير والمؤهل علميا

(1) - لخضر عبدلي: المرجع السابق، ص 173.

(2) - إبراهيم بن علي بن محمّد بن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، مطبعة السعادة، ط 1، مصر، 1351هـ، ص 5، 6.

(3) - خالد بلعربي: المرجع السابق، ص 205.

(4) - بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص 242.

(5) - خالد بلعربي: المرجع السابق، ص 206.

(3)، تنحصر وظيفة قاضي الجماعة في النظر في الدعاوي والخصومات والفصل في المنازعات في جميع القضايا الشرعية في مركز الدولة، وحاضرتها، لذلك فإن الأحكام التي كانت تصدر عنه تكتسي أهمية بالغة لأنها تعتبر شبه ملزمة لجميع القضاة في المدن والقرى (4).

2- **قاضي الحضرة** : وهو بمثابة الموثق الملكي والعدل بالنسبة للأشخاص المنتمين إلى قصر السلطان (5)، ويتم تعيينه من قبل السلطان نفسه بمشورة قاضي الجماعة ويعدّ قاضي الحضرة نائبا لقاضي الجماعة (6)، ويلقب بقاضي تلمسان (7).

3- **قاضي العمالات** : يقصد بالعمالة ما يكون من إقليم تحت حكمه، ويعتبر قاضي العمالات من الموظفين الرئيسيين في كل عمالة إلى جانب القائد في حين لا يتجاوز اختصاصه حدود عمالته، وهو ينوب عن قاضي الجماعة بالمدن والعمالات التابعة للدولة الزيانية (8).

(1) - أبو الحسن بن عبد الله النباهي: تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، المكتب التجاري للطباعة والنشر، (د.ت)، ص 21. أحمد بن محمد المقرئ التلمساني: نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988م، ج 5، ص 385.

(2) - بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص 239.

(3) - خالد بلعربي: المرجع السابق، ص 207.

(4) - محمد الزحيلي: المرجع السابق، ج 6، ص 326.

(5) - بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص 239.

(6) - خالد بلعربي: المرجع السابق، ص 207.

(7) - أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مريم التلمساني: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مطبعة الثعالبة، الجزائر، 1908م، ص 51.

(8) - أحمد عبد المنعم محمد حسين: تاريخ المغرب والأندلس في عهد المرابطين، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1986م، ص 291.

ويتم تعيين قضاة العمالات في الدولة الزيانية من قبل قاضي الحضرة أو الحاجب، إذ لم يتم السلطان بذلك<sup>(1)</sup>.

ومن أبرز قضاة العمالات نجد عبد العزيز بن عمر مخلوف<sup>(2)</sup>.

**4- قاضي الأنكحة:** وهو ما يعرف اليوم بالقاضي الشرعي المختص بالأحوال الشخصية في الزواج والطلاق، والنفقة وغيرها، ويقصد بقاضي الأنكحة هو قاضي مختص بعقود الزواج، وما يتفرغ عنه<sup>(3)</sup>، ورد في كتاب مملكة عبد الواد، عبارة يستدل منها وجود قاضي الأنكحة في الدولة الزيانية، حيث كان يشرف على عقد الخطوبة، وكان يحرص على أن يتم ذلك طبقاً للكتاب والسنة<sup>(4)</sup>.

**5- قاضي الأهلة:** هو الذي ينظر في ظهور الهلال الجديد، وذلك لما يترتب على التماس الهلال ورؤيته من أحكام شرعية كبدء الشهر للاستحقاق والالتزام والنذور والعبادات، فأصبح هذا الواجب من مهام القضاة. وفي المغرب الإسلامي ثمة إشارة لعطاء الله دهينة الى وجود قاضي الأهلة في دولة بني عبد الواد<sup>(5)</sup>.

**ثالثاً: أشهر القضاة:** قضاة الدولة الزيانية حسب كل عهد السلطان

(1) - صابرة خطيف: فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، مطبعة جسور، تلمسان، 2011م، ص 20.

(2) - أبو العباس أحمد بن محمد الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1979م، ص 63.

(3) - محمد يوسف موسى: التشريع الإسلامي بين التشريعات الحديثة، مجلة دعوة الحق، العدد 3، 1965م، ص 08-12.

(4) - خالد بلعربي: المرجع السابق، ص 21.

(5) - خالد بلعربي: المرجع السابق، ص 211.

اسم السلطان وفترة حكمه	اسم الفقيه " الفقيه "
أبو يحيى بن يغمراسن (633-681هـ/1235-1282م)	أبو الحسن علي بن اللّجام، أبو عبد الله الدكالي <sup>(1)</sup> الدكالي <sup>(1)</sup> ، أبو عبد الله بن مروان <sup>(2)</sup> ، أبو الحسن الحسن علي بن محمد بن مروان، أبو مهدي عيسى بن عبد العزيز <sup>(3)</sup> ، إبراهيم بن علي بن يحيى <sup>(4)</sup> .
أبو سعيد عثمان (681-703هـ/1283-1303م)	أبو زكريا يحيى بن محمد بن عصفور <sup>(5)</sup> ، أبو زكريا بن بن عبد العزيز، أبو عبد الله محمد بن مروان <sup>(6)</sup> .
أبو زيان محمد (703-707هـ/1303-1307م)	أبو الحسن علي بن محمد بن مروان، أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز <sup>(7)</sup> .
أبو حمو موسى الأول (707-718هـ/1307-1318م)	أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز، أبو عبد الله محمد بن أبي عمرو (التيميمي) <sup>(1)</sup> ، أبو عبد الله محمد بن بن هدية <sup>(2)</sup> .

(1)- يحيى بن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 56-112.

(2)- هو عبد الله محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمداني وهراني الأصل، نشأ بتلمسان كان عالما فقيها لجميع العلوم متبحرا في حفظ النظر حسن الحظ ولي قضاء تلمسان ثم استقدمه المنصور لقضاء الجماعة. نفسه، ج 1، ص 46.

(3)- نفسه، ج 1، ص 60-112.

(4)- هو الفقيه الرئيس القاضي العدل أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يحيى من القضاة الرؤساء الأعلام دينا وفضلا. نفسه، ج 1، ص 58-112.

(5)- وهو من قضاة العدل والدين والفضل وهو الفقيه الاستاذ الأعرف الصالح أبو زكريا يحيى بن عبد الله من قضاة العدل. نفسه، ج 1، ص 58.

(6)- نفسه، ج 1، ص 118.

(7)- يحيى بن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 122.

عبد الله محمد بن منصور بن هدية (أبو علي) <sup>(3)</sup> ، الشريف أبا علي حسن بن محمد الحسيني <sup>(4)</sup> .	أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م)
أبو العباس أحمد بن علي القيسي المعروف بالمشوش ،أبا العباس أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني <sup>(5)</sup> .	أبو سعيد وأبو ثابت (749-753هـ/1348-1352م)
أبو العباس المديوني <sup>(6)</sup> ، أبو عثمان العقباني <sup>(7)</sup> ، أبو الحسن المقرئ <sup>(8)</sup> .	أبو حمو موسى الثاني (760-791هـ/1359-1389م)

(1) - نفسه، ج 1، ص 127.

(2) - هو أبو عبد الله محمد بن منصور بن علي بن هدية القرشي وهو من ولد عقبة بن نافع الفهري عالم خير من أئمة اللسان والأدب، مشهور بالفضل والدين وله تأليف جمة في فنون شتى وكتب الرسائل عند الملوك الأوائل من بني يغمراسن بن زيان وولى قضاء بلده. نفسه، ج 1، ص 51-127.

(3) - هو ولد الفقيه أبو عبد الله بن هدية وتكنى بأبو علي منصور ولي القضاء بعد أبيه فقام به خير مقام وقد كان من أهل العلم والدين. نفسه، ج 1، ص 52-133.

(4) - نفسه، ج 1، ص 57-133.

(5) - نفسه، ج 1، ص 59-150.

(6) - يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج 2، ص 97.

(7) - هو الفقيه أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني أول نجباء بيته ذو نباهة ودراية وتفنن في العلوم مهارة في الحساب والهندسة، ولي قضاء الجماعة بتلمسان وبجاية ومراكش وسلا ووهران وهنيز. نفسه، ج 1، ص 60.

(8) - نفسه، ج 1، ص 58.

# الفصل الثالث

المبحث الأول : جهود القضاء في الحياة السياسية

أولا :تولي العلماء للمناصب السياسية

أدت العلاقة القائمة بين علماء تلمسان والسلطة السياسية<sup>(1)</sup> في بلاد المغرب , الى توليهم عدد من المناصب التي تشرف عليها الدولة ومن خلال هذا نستعرض دور علماء تلمسان في الحياة السياسية في المناصب التي شغلوها في مختلف المدن والحواضر المغربية نجد

1-القضاء

يعتبر القضاء في الإسلام من أهم خطط الدولة الدينية والسياسية , باعتبارها احد الفروع السياسية للامامه الكبرى<sup>(2)</sup>, وفيه الحكم على أرواح الناس وأموالهم وإعراضهم<sup>(3)</sup>, وعن خطورة القضاء يقول الإمام الجوزي ( ت 750 هجري /1350م) : (ولخطر القضاء جاء في القاضي من الوعيد والتخويف ما لم يأتي نضيره في المفتي ... فكلاهما أجره عظيم وخطره كبير ) .<sup>(4)</sup>

أ- قضاء تلمسان :

صنف الزيانيون القضاء الى قاضي الجماعة<sup>(5)</sup>, وهو كبير القضاة وقاضي الحضرة وقاضي العسكر , بالإضافة إلى تعيين قضاة بالمدن التابعة لهم كما كان الحال على ذلك عند الحفصيين والمرينيين.

(1)-النباهي: المصدر السابق , ص 2.3

(2)-الفروع الاخرى هي : الصلاة الافتاء. الجهاد والحسبة

(3)-فخري ابو صفية : مكانة القضاء في الإسلام ,مجلة العلوم الإسلامية , جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ,قسنطينة ,العدد 2 ,رمضان 1407هـ-ماي1987م ,ص53.

(4)-ابن قيم الجوزيه : اعلام الموقعين عن رب العالمين,تحقيق المعتمد بالله البغدادي.ط1. دار الكتاب العربي.بيروت ,لبنان ,1425هـ-2004م,ص 37-39.

(5)- قاضي الجماعة عند المغاربة هو قاضي القضاة عند المشاركة

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

ومن خلال المصادر التي ممكن للدراسة الاعتماد عليها، أحصينا 29 عالما تولو خطة قضاء تلمسان<sup>(1)</sup>، وأهملت تلك المصادر ذكر تواريخ تولي هؤلاء العلماء. مما صعب أو استحال في كثير من الأحيان تحديد السلطان الذي قام بتعيين العالم في هذا المنصب وقد تولى 12 عالما منهم منصب قاضي الجماعة أو الحضرة بمدينة تلمسان نذكر منهم:

- احمد بن قاسم العقباني:<sup>(2)</sup>

هو احمد بن قاسم بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، فقيه مالكي، من القضاة، أخذ العلم عن والده وغيره، ولي قضاء الجماعة بتلمسان وبها، وتوفي بتلمسان سنة 840 هـ-1436م.

-محمد بن أبي عمرو التميمي:<sup>(3)</sup>

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي عمرو التميمي، ولد بتونس وتعلم بها، ثم حضر إلى تلمسان وأخذ العلم على كبار شيوخها، وحضر المجالس العلمية، كما حظي بعطف السلطان أبو الحسن بن أبي سعيد المريني وولاه قضاء الجماعة، توفي سنة 745 هـ-1345م.

-أبو زكريا يحيى بن عصفور:<sup>(4)</sup>

فقيه وقاضي تلمسان، أخذ العلم عن شيخه الفقيه أبو أسحاق يعقوب بن حمود التلمساني، أخذ العلم عنه تلميذه ابن مرزوق الحفيد<sup>(5)</sup>.

-أبو عبد الله محمد بن هدية القرشي :

---

(1)- يحيى ابن خلدون : المصدر السابق، ج 1، ص 122.

(2)- أنظر ترجمة: أحمد التنيكتي: المصدر السابق، ص 78.

(3)- ابن مريم: المصدر السابق، ص 291.

(4)- يحيى بن خلدون: المصدر السابق، ج 1، ص 121.

(5)- نفسه، ص 47.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيرية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

هو أبو عبد الله محمد بن منصور بن علي بن هدية القرشي التلمساني ، كان فقيها له معرفة كبيرة بالوثائق ، أدبيا وكاتبًا وخطيبًا بجامع تلمسان ، وولى بها القضاء ، وقد وصفه يحيى بن خلدون<sup>(1)</sup> بقوله : "عالم خير من أئمة اللسان والأدب ، وبصر بالوثائق ، مشهور بالفضل والدين " ، توفي سنة 736 هـ -1335م .

-أبو عبد الله المدعو الشريف التلمساني :<sup>2</sup>

أحد قضاة العدل والورع بتلمسان ، له نوازل متنوعة ، نقلها الونشريسي في كتابه المعيار ، توفي سنة 833 هـ -1427م<sup>(3)</sup> .

وكان يمكن للعدد إن يزيد لو أن صاحب "بغية الرواد" ، الذي انفرد بذكر عالمين من علماء تلمسان وهما مروان بن محمد بن علي<sup>(4)</sup> ، إسحاق إبراهيم ابن اللجام<sup>(5)</sup> ، زودونا بمن عينهم أو على الأقل فترة حياتهما لكنه اقتصر على وصفهما بالقاضي<sup>6</sup> .

ومن استعراضنا لعلماء تلمسان الذين تولوا قضاءها نلاحظ إن بعض العلماء تولوا هذا المنصب عند أكثر من سلطان . فالقاضي أبو عبد الله بن هديه (ت 735 هـ / 1335 م) كان قاضيا لحضرة تلمسان في عهد السلطانين أبو حمو موسى الأول وأبي تاشفين الأول . وأضافك إلى تولي أبي العباس المديوني (توفي 767 هـ / 1366 م) قضاء الحضرة للسلطانين الأخوين أبي سعيد وايب ثابت . ومن بعدهما للسلطان أبو حمو موسى الثاني ، نجده يتولى منصب (إسماع الشكايات ) و(قضاء) في تلمسان للسلطانين المرينيين أبي الحسن

(1)- نفسه ، ص 116 .

(2)- أنظر ترجمة : الونشريسي : المعيار ، ج 12 ، ص 224 .

(3)- نفسه ، ج 1 ، ص 394 .

(4)- يحيى ابن خلدون : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 58 .

(5)- ابن مرزوق : المسند ، ص 267 .

6 - أنظر ترجمته : يحيى ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج 01 ، ص 32- 55 .

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

وابنه أبي عنان على التوالي<sup>1</sup>. كما تولى الفقيهان أبو عبد الله بن عبد النور وأخو أبي الحسن ابن عبد النور قضاء تلمسان للسلطان أجنبي عليها وهو أبو الحسن المريني حيث أقصي هذا الأخير من الجهاز القضائي.

ومما يلفت النظر إليه هو وجود أسر تلمسانية تولى عدد كبير من أفرادها (قاضي الحضرة) كاسرة العقباني. كما أن عدد العلماء الذين تولوا منصب القضاء كان أكبر من من تولوا منصب قاضي الجماعة. فان عدد قضاة الجماعة أو الحضرة كان عددهم اثني عشر وكان مرشحا للارتفاع على حساب عدد القضاة، بسبب أن المصادر التاريخية كانت تذكر قضاة السلطان وتصفهم بالقاضي ولكن معناه هو قاضي الحضرة أو قاضي الجماعة<sup>(2)</sup>.

### ب- قضاة العائلات والمدن المغربية

أحصيت في مبثني هذا عشرة علماء من تلمسان تولوا مناصب قضائية في عمالات الدولة الزيانية والمدن المغربية وكان هذا العدد مرشح للارتفاع لو أمدنا المؤرخ يحيى بن خلدون بمعلومات أكثر فعلى سبيل المثال (مروان بن محمد بن علي) واكتفى بالقول انه تولى قضاء مدينة سبتة<sup>(3)</sup>، كما تولى ثلاثة من علماء تلمسان منصب قاضي الحضرة أو الجماعة في كل من دولة بني حفص ومرين كالفقيه أبو عبد الله بن عبد النور الذي وله السلطان المريني أبي الحسن قضاء الحضرة والعسكر بمدينة فاس<sup>(4)</sup>، وأبو عبد الله محمد المقرري الذي تولى قضاء الجماعة بمدينة فاس السلطان، أبي أمنان المريني وتولى القاضي ابو عثمان بن السعيد العقباني قضاء الجماعة في كل من مدن بجاية، مراكش، سلا، وهران، هنين<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> يحيى بن خلدون: المصدر السابق، ج2، ص38 - 166

<sup>(2)</sup> - التنبكي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1423هـ، 2004م، ص47.

<sup>(3)</sup> - يحيى ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص32.

<sup>(4)</sup> - نفسه، ص58.

<sup>(5)</sup> - هنينين: مدينة صغيرة لها ميناء صغير، انظر الحسن الوزان: وصف أفريقيا، ج2، ص15، ص16.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

"ومن الملاحظات الأولى التي تستوقف الدارس والعدد القليل من العلماء الذين تولوا القضاء وخطة القضاء ببلاد المغرب فعشرة علماء هو عدد قليل جدا، وقد احتضنت المدن المرينية أكبر عدد من العلماء المتولين لخطة القضاء خارج مواطنهم تلمسان مقارنة بالمدن الحفصية " .

ونجد من علماء تلمسان من تولوا مناصب قضائية هامة ،على غرار القضاة أبو عبد الله المقرئ ومحمد عبد النور الزاني تولي قضاء العسكر لسلطانين ،أبي عثمان ووالده أبي الحسن على توالي .

أما بالنسبة للوظيفة الحسبة لم ترد إي إشارة من خلال المصادر التي اعتمدت عليها إلى عالم تلمساني تولي هذه الوظيفة في تلمسان ،وحتى وظيفة المحتسب ،كان حظ ذكرها في هذه المصادر قليل .

وبالانتقال إلى وظيفة صاحب الشرطة نجد أن الخطيب ابن مرزوق نقل لنا إسنادها إلى احد علماء تلمسان وهو أبو الحسن علي بن الفحام <sup>(1)</sup>الذي خدم الزيانيين بها بتلمسان إلى جانب ولاية المظالم

كما نقل لنا وجود بعض علماء تلمسان لدولة بني مرين ،وقد كشف عن حضور عالمين من تلمسان مجلس السلطان أبي الحسن المرينين وهما الفقيهان أبو محمد عبد بن عبد النور <sup>(2)</sup> وأبو محمد بن عبد النور ولم يتوقف علماء تلمسان على حضور تلك المجالس فقد كلفوا بمهام أكثر من ذلك في دولة بني مرين ،ومثال ذلك أن السلطان بن الحسن المريني كلف قاضيين أبو عبد الله بن عبد النور وأبي العباس بن احمد المديوني بسماع الشكايات <sup>(3)</sup> .

(1) - هو أبو الحسن علي بن أبي العباس المعروف بأبي الفحام أعلم أهل وقته في تعاليم وهو من تلاميذ بني النجار .

(2) - ابن مرزوق :المسند ،ص173 .

(3) ابن مرزوق :المجموع ،ص49 .

ثانيا :أداء علماء تلمسان للبيعة:

يري القاضي الفقيه محمد المقرئ التلمساني (ت 778-1357م) إن نظام المالكية مناف للشريعة الإسلامية وإنما الذي يوافق مبادئ الإسلام هو الخلافة المبنية على الشورى<sup>(1)</sup>.

وقد أشار الكثير من العلماء و من بينهم ابن خلدون الذي قال : "فقد تميزت المصادر التي بين أيدينا بأنها شحيحة ،من إي تصريحات عن عملية مبايعة علماء تلمسان للسلطان المتولي ،واكتف المؤرخون الذين أرحوا السلاطين هذه الفترة عن ذكرهم لبيعة هؤلاء السلاطين بذكر تاريخ البيعة ومكانها دون الاهتمام بالمبايعين خاصة العلماء منهم" <sup>(2)</sup>.

ومثال عن ذلك نذكر الرواية التي ذكر فيها لبيعة علماء تلمسان كالفقيه أبو عبد الله المقرئ لكتابة البيعة لسلطان المريني أبي عثمان لما نقض بيعة أبيه سنة(749هـ-1348م)وقرارها على الناس ،والأسباب الداعية لاختياره من قبل أبي العنان المريني ،نظرا لمكانته العلمية بتلمسان ،التي لم يكن ينافسها فيها احد<sup>(3)</sup>.

كما حضر علماء تلمسان بيعة السلطان الحفصي أبي فارس ( 796هـ-1394م)بتلمسان سنة(830هـ-1427م)فقد ذكر الفقيه عبد الله الرصاع إن البيعة قرأها بجامع بتلمسان قاضي العسكر عبد محمد بن الشماع وحضر لقادتها علماء الوقت منهم بن مرزوق أبو القاسم العقباني وابن الإمام وابن النجار وجماعة من العلماء<sup>(4)</sup>.

كما كان في قبول علماء تلمسان للمناصب وتوليها للسلاطين وعلاقتهم ولقائهم بهم ،يفهم منه بالضرورة مبايعتهم لهم ،ومما يؤكد لنا إن تلك اللقاءات كانت في معظمها تنتهي بمبايعة العلماء ومثال ذلك

(1)-المقرئ :نفخ الطيب ،ج6 ،ص441.

(2)-بيحي ابن خلدون :المصدر السابق ،ج1،ص ص 110-118.

(3)- التنبكي : المصدر السابق ،ج2،ص76.

(4)- أبي عبد الله محمد الأنصاري :فهرست الرصاع ،تح:محمد عنابي ،دار الكتب الوطنية ،تونس ،(د-ت) ،ص31.

ماحدث مع السلطان الزياني أبو حمو موسى سنة(760هـ-1359م)واحد الصوفية حين دخل عليه في أول عهدة فلم يقبل يده ولم يبايعه ،بل سلم فقط وانصرف ،وأغضب بذلك السلطان عليه.

### المبحث الثاني : إسهاماتهم الفكرية في الحياة الثقافية

#### أولا :عوامل التنشئة العلمية لعلماء تلمسان

تميز القرنين (8-9هـ) بتنوع عدد كبير من العلماء التلمسانيين في مختلف العلوم فكان ذلك داعيا للبحث عن العوامل والظروف التي ساعدت على تنشئة هؤلاء العلماء، فقد كان للبيئة الاجتماعية التي تربي فيها علماء تلمسان دور كبير وقاعدة مكنتهم من طلب العلم ، كما حرصت الأسرة على تعلم أبنائها ،وذلك لمنزلة العلم والعلماء العالية في المجتمع<sup>(1)</sup> فقد ذكر القاضي أبو عبد الله محمد الرصاع (ت894-1489) انه عندما كان صغير في تلمسان كان والده يحدثه على طلب العلم ،واغلب الأسرة التي أنجبت هؤلاء العلماء هي أسرة علميه كما هو الأمر مع أسرة ابن مرزوق ،الشيبي ،ابن هديه ،أسرة الشريف التلمساني والعقيباتي ،والتي نبع منها عدد كبير من العلماء ،كما كانت الرغبة في تحصيل العلم ونيل شرفه من العوامل التي دفعت علماء تلمسان على طلب والصبر على مشاقه<sup>(2)</sup>

إضافة إلى الرعاية الخاصة التي كان العلماء يحضون بها من طرف سلاطين الدولة الحاكمة في المغرب .

كما كان للرحلات العلمية للمشرق الإسلامي أمرا مهما خاصة في مواسم الحج<sup>3</sup> واستقلاله في طلب العلم فلم يحض منها المغرب الأوسط باستقبال عدد كبير من علماء تلمسان مقارنة بالمغرب الأقصى وإفريقيا .

(1)- نفسه ،ص18.

(2)- أبو الحسن القلصلي :رحلة القلصلي ،تح:محمد أبو الأحنان ،الشركة التونسية للنشر ،تونس ،1978م،95.

<sup>3</sup> - عيسى بيوزان :فضل الحج على العلم في المغرب الإسلامي من خلال رحلات الحج من 9.5هـ ، بحث مقدم الى ندوة مكة عاصمة الثقافة الإسلامية، 1426 هـ /2005م ،ص،ص310،233.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

وما يعكس لنا أيضا اهتمام علماء تلمسان بالرحلة العلمية هو ما ذكره المؤرخ لسان الدين ابن الخطيب (ت776 هـ - 1374م) ان الشاعر أبا عبد الله بن حميس التمساني ، كان يروم الرحلة ويزوي السفر والقضاء بتبطة<sup>(1)</sup> .

وكانت كل هذه العوامل متنافرة فيما بينها إضافة إلى بعض الخصوصيات والفروق بين بعض العلماء هي التي أدت يتلمسان إلى إنجاب هذا العدد الكبير من العلماء البارزين والمضلعين في مختلف العلوم مثل القضاء 595959.

### ثانيا :الانجازات العلمية لعلماء تلمسان :

شارك علماء تلمسان في الحياة العلمية لبلاد المغرب وتركوا بصماتهم الخاصة في القضاء ومختلف العلوم نتجه تطلعهم الواسع وبراعتهم فيها ,وبغية إدراك ادوار علمية أخرى لهم ,نحاول التعرف على الانجازات العلمية التي خدم بها علماء تلمسان في الحياة العلمية بإدخالهم كتب ومصنفات لبلاد المغرب فقد ذكر أبو عبد الرصاع إن شيخه محمد ابن إبراهيم الأبلي (757هـ -1356م) ادخل للمغرب اثنا عشر علما وكان ميدان القضاء منها<sup>2</sup>

كما إن عمر بن الفتوح التلمساني كان أول من ادخل مختصر الخليل في الفقه المالكي إلى مدينه فاس والمغرب الأقصى<sup>(3)</sup>.

(1)-أبن الخطيب :المصدر السابق ،ج2،ص529.

(2)-أبي عبد الله محمد الأنصاري :المصدر السابق ،ص136.

(3)-أبن غازي :روض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون ،تح:عبد الوهاب بن منصور ،ط 3، المطبعة الملكية ،الرباط ،المغرب ،1999م،ص59.

ثالثا: المناظرات والمناقشات العلمية :

شارك العديد من علماء تلمسان في المناقشات العلمية التي جرت في موطنهم تلمسان وفي من الغرب الأخرى كما كانت هذه المناقشات تتم عن طريق الرسائل بين علماء تلمسان فيما بينهم أو مع علماء بلاد المغرب الآخرين ومثال ذلك ما نقله لنا الفقيه أبو عبد الله المقرئ إحدى المناقشات العلمية التي كانت في مجلس السلطان الزياني أبي تاشفين عبد الرحمان ابن أبي حمو .

جرت بين الفقهاء أبي زيد بن الإمام وأبي موسى عمران بن موسى الجدالي حول العالم الفقيه أبي عبد الله ابن القاسم تلميذ مالك بن انس .

وكان المقرئ نفسه مشارك في المناقشات العلمية التي يحضرها ، فقد ذكر أنه عندما رحل إلى تونس وحضر درس فقيها وقاضي الجماعة بها أبا عبد الله ابن عبد السلام ودلت هذه المباحثات على الباع العلمي للمقرئ مما مكّنه من مراجعة أستاذه (1).

وذكر الفقيه المحدث الحافظ ابن مرزوق الحفيد (ت842هـ/1439م) مشاركة في تلك المناقشات عند نزوله بتونس ، فجرت بينهما مذاكرات راقية وأبحاث فائقة حسنة ، وقد أثبت فيها ابن مرزوق عن سعة علمه في النحو كما رحل قاضي الجماعة ابو القاسم محمد ابن سراج الغرناطي إلى تلمسان وإفريقيا وناظر بها بعض العلماء وكان من بينهم الفقيه ابن مرزوق الحفيد (2).

كما لم تقتصر المناظرات والمناقشات العلمية التي كان علماء تلمسان طرفا فيها على مجرد اجتماع في مجلس واحد بين الطرفين فقد أدى الاختلاف في عدد من المسائل العلمية مع علماء المغرب الآخرين ، أو مع علماء تلمسان الذين فرقت بينهم المسافات الى قيامهم بإرسال رسائل تحتوي على آرائهم في تلك المسائل والرد على الطرف الآخر بمختلف الحجم والأدلة ومثال ذلك قضية يهود توات التي أثارت نقاشا علميا وفقهيا حادا بدءا بين عالمين تلمسانيين يعيشان خارجها هما محمد بن عبد الكريم المغيلي والقاضي

(1) المقرئ: المصدر السابق ، ج5، ص251.

(2) - نفسه ، ج5، ص431.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

عبد الله بن أبي بكر العوصوني، وتوسع هذا النقاش والخلاق بينهما بممارسة كل منها لعلماء المغرب، كما أن مشاركة علماء تلمسان في المناقشات والمناظرات العلمية التي عرضوا فيها آراهم العلمية أضفت إسهاماتهم في الحياة العلمية ببلاد المغرب من جهة كما أنها كشفت على المكانة التي حضوا بها وجعلتهم مقصد العلماء والطلبة بغرض الإجابة ومناقشة بعض المسائل من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثالث : حضورهم الاجتماعي

#### أولا : علاقة علماء (قضاة) تلمسان بالمجتمع المغربي

نشأت بين علماء تلمسان وأفراد مجتمعهم علاقات وصلات أخذت صورا وأشكال مختلفة بحكم منزلتهم العلمية وتقدير المجتمع للعلم وأهله، إضافة إلى الأعمال الاجتماعية التي قاموا بها ومناصب ووظائف التي تقلدوها، مما جعلهم على احتكاك بالناس كثيرا وسنعرض بعضا من هذه الأعمال و المواقف :

#### 1- معاملتهم للناس

عامل علماء تلمسان أفراد المجتمع معاملة تليق بهم كعلماء يرشدون الناس ويعلمونهم. ومن خلال السلوكات التي قابلوهم بها أثناء تأديتهم وظائفهم. يمكن الحكم على طبيعة تلك المعاملة مع أفراد المجتمع على اختلاف شرائحه<sup>(2)</sup>.

نقل المؤرخ أبو العباس ابن القاضي المكناسي (ت 1025 هـ - 1616 م) إن القاضي أبي عبد الله محمود المقرئ (ت 758 هـ - 1357 م) الذي تولى قضاء الجماعة بمدينة فاس (أنفذ الحق وألان الكلمة وخفض الجناح، فأحبه العام والخاص) فكان تولى المقرئ لمنصب القضاء والقيام على شؤونه فرصة لتقريبه من الناس وكسب ودهم<sup>(3)</sup>.

(1) - ابن القاضي: *درة الحجال في أسماء الرجال*، تح: محمد الحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1392هـ/1972م، ص293.

(2) - ابن مريم: *المصدر السابق*، ص88-90.

(3) - ابن القاضي: *المصدر السابق*، ج2، ص42.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

وكان تولي علماء تلمسان للتدريس فرصة للقائهم مع الكثير من الطلبة سواء في تلمسان أو غيرها من المدن المغربية . كما أنهم فتحوا بيوتهم لقاصديهم وتلاميذهم فكان بيت الفقيه أبي عبد الشريف التلمساني (ت 771 هـ - 13370 م ) مجتمع للعلماء والصلحاء<sup>(1)</sup> .

وأدت مخططة علماء تلمسان لأفراد ومجتمعهم إلى إكرامهم وحسن ضيافتهم ، فقد اشتهر الفقيه محمد الشريف التلمساني بإكرامه لضيوفه ، وتقريبه لهم ما حضر عنده<sup>(2)</sup> .

كما اشتهر علماء تلمسان بانسجامهم مع أبناء مجتمعهم وانتشار الألفة بينهم فكان الخطيب أبو عبد الله ابن المرزوق "ألافا ما مألوفاً منقاداً للدعوة"<sup>(3)</sup> ، كما الفقيه الأصولي والقاضي بن محمد يوسف السنوسي ، يتبسم مع الناس ويتزاحم الأطفال على تقبيله ، وبدوره قابل الشيخ أبو إسحاق إبراهيم التنسي الناس بالابتسامة وحسن الخلق<sup>(4)</sup> .

وكان علماء تلمسان مثقفين على أفراد مجتمعهم يتقاسمون معهم ألامهم وصعوبة الحياة ، وقد وصف الفقيه الشريف التلمساني بأنه مشفق على الناس ، وكثرة المواساة لهم ، كما اتصف بذلك المفسر الأصولي محمد ابن يوسف السنوسي الذي دفعه إشفاقه على الناس الى قضاء حوائجهم عند السلطان<sup>(5)</sup> .

### 2-مكانة علماء تلمسان ومنزلتهم الاجتماعية:

إن ما أظهره علماء تلمسان من أخلاق حسنة ومخالطة لناس والعطف عليهم والاحتكاك اليومي بهم بحكم وظائفهم، والمناصب السياسية التي شغلوها قد جعلهم يحظون بمنزلة ومكانة خاصة بين افراد مجتمعهم، ونذكر على سبيل المثال هذه المكانة العلمية التي امتاز بها علماء تلمسان في المجتمع المغربي،

(1)-التبكي: المصدر السابق ،ص47.

(2)-ابن مریم: المصدر السابق ،ص170.

(3)-ابن الخطيب: المصدر السابق،ص59.

(4)- ابن مرزوق : نفسه، ص 40 .

(5)-ابن مریم: المصدر السابق ،ص170.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

فحينما تولى القاضي محمد المقرئ التلمساني (ت758هـ-1357م) قضاء الجماعة بمدينة فاس وقام به حق القيام، أحبه العامة والخاصة من الناس<sup>1</sup>، وكان من محبة الفقيه المحدث محمد بن يونس السنوسي (ت895هـ-1490م) أنهم كانوا يقبلون يده ويتزاحم الأطفال على تقبيله<sup>2</sup>.

وذكر الخطيب أبو عبد الله بن مرزوق (ت781هـ-1379م) ان القاضي محمد المقرئ الجد (ت758هـ-1357م)، كان "معلوم القدر، مشهور الذكر، تبعه بعد موته من حسن الثناء وصالح الدعاء ... وعورافه مشهورتا بين الدهماء"<sup>3</sup>، فهذه المكانة التي حظي بها علماء تلمسان التي كانت لهم مهابة كبيرة تجاه أفراد المجتمع، فقد كان الشريف أبو عبد الله التلمساني تهابه النفوس إلا أنه لم يكن ينفر العامة منه<sup>4</sup>، وذكر المؤرخ ابن مريم التلمساني في ترجمته إلى الشيخ الحسن البركات (ت875هـ-1453م) أنه: "كان عظيم المهابة جد، و لم أرى قط هيئته على شيخ من المشايخ و لا والي من الأولياء ....."<sup>5</sup>

### ثانيا: جهود علماء تلمسان لإصلاح المجتمع:

عرف المجتمع المغربي في القرنين (8-9هـ) كغيره من المجتمعات قيام أفرادها بسلوكات وممارساتهم لأعمال أثناء حياتهم اليومية، التي لم تكن في مجملها لتسلم من الانحراف والسقوط في الأخطاء مما يجعل دور العلماء لتقويم هذا الاعوجاج وتصالح تلك السلوكات أمر ضروري ومهم.

لذا اهتم علماء تلمسان بتماسك مجتمعهم والعلاقات الحسنة بين أفرادهم لذلك سعوا إلى إصلاح تلك العلاقات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ابن القاضي: المصدر السابق، ج2، ص43.

<sup>2</sup> ابن مريم: المصدر السابق، ص240.

<sup>3</sup> المقرئ: نفع الطيب، ج5، ص279.

<sup>4</sup> ابن مريم: المصدر السابق، ص174.

<sup>5</sup> نفسه، ص85.

<sup>6</sup> الغبريني: الدراية فمن عرف من العلماء في المئة السابعة، ط2، ص152.

## الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

ونتحدث هنا قليلا عن مظاهر التفسخ الأخلاقي التي كانت رائجة في بلاد المغرب، فتحمل علماء تلمسان جزء من أعباء تغير هذا الوضع وإصلاح ومحاربة سلوكاته ومثال ذلك شرب الخمر الذي انتشر في المجتمع المغربي<sup>1</sup>، رغم تخصيص الدولة لأماكن خاصة لشرب الخمر، فإن بعض شارب الخمر كانوا يجهزون سكرهم مما جعل القاضي الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني (871هـ-1464م)، يتدخل ويأمر المتصرفين بمنع السكرى والمجاهرين بسكرهم من السير في الطرقات لما قد يصاحب ظهورهم من عبث القول وفاحش الكلام<sup>2</sup>، وأيضا مما أثار حفيظة العلماء هو ما أحدثته النساء في هذه الفترة لباسهن الضيقة القصيرة، وخروجهن إلى قضاء حوائجهن واجتماعهن بالبنازين والصياغين، وما يرافق ذلك من مفاسد واختلاط وخلوة لغير المحارم<sup>3</sup>، لذلك أمر القاضي أبو عبد الله العقباني (871هـ-1467م)، ينع النساء من الزينة الظاهرة والاختيال في المشي وإظهار ما يستدعي الفتنة<sup>4</sup>.

قدم علماء تلمسان من خلال جهاز القضاء لأفراد مجتمعهم، خاصة المتقاضين منهم أمامهم، مثل المحافظة على المدينة ومنع انتشار الأوساخ و النفايات في الطرقات دعاء القاضي أبو عبد الله العقباني السكان إلى عدم رمي نفاياتهم في الطرق و الأبنية<sup>5</sup>، وكذلك محاربة السرقة فإن دور علماء في مواجهتها و تخليص المجتمع نقلته لنا المصادر التاريخية على سبيل الكرامة و تسخيرها من طرفهم لتحقيق هذا الهدف من ذلك ما ذكره المؤرخ ابن مريم التلمساني أن الصوفي الحسن رد لي خادمه حماره الذي اخذ منه، بعد أن تشفع الخادم بسيدة الصوفي الذي كان بعيد عن مكان الحدث وقد أثنت المصادر التاريخية على علماء تلمسان القضاة وذكرت مآثرهم في هذه الحطة، من ذلك ثناء المؤرخ لسان الدين ابن الخطيب (ت776-1375م) على القاضي أبي عبد الله المقري (ت758-1357م) عند جلوسه لفضاء الجماعة بمدينة

<sup>1</sup> الغبريني: نفسه، ص152.

<sup>2</sup> العقباني: المصدر السابق، ص69.

<sup>3</sup> ابن الحاج: المصدر السابق، ص112-116.

<sup>4</sup> العقباني: المصدر السابق، ص110.

<sup>5</sup> العقباني: المصدر السابق، ص65.

### الفصل الثالث قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية وإسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي

فاس بأنه أنقذ الحق وآلان الكلمة وآثر التسديد وحصل الكل وخفض الجناح<sup>1</sup>، ونقل لنا جانب من مجلس قضاة وطريقة حكمه ومعاملته للناس كما أن وصف القاضي أبي عثمان سعيد العقباني (ت811-1408م)، الذي تولى القضاء لأزيد من أربعين سنة، بأنه خاتمة قضاء العدل ببلده، وهي كلها أدلة على ما قدمه القضاة التلمسانيون لمجتمعهم من خلال عدلهم وقيامهم بدورهم، وإن كان علماء تلمسان لم يتولوا بعض الوظائف، إلا أنهم ساهموا في تقديم خدمات لمجتمعهم من خلال قيامهم بأعمال تدخل في مجال تلك الوظائف، فالقاضي مثلا أبو عبد الله العقباني لم يتولى وظيفة المحتسب، لكنه من خلال كتابه الذي ألفه تحفة الناظر قدم دليلا يسيّر عليه المحتسب، كما ضمنه موقفه ورأيه في بعض السلوكيات اليومية.

---

(1) ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، ج2، ص159.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة تمكنا من الوصول إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها :

- كان سقوط الدولة الموحدية أخطر حدث عرفه المغرب الإسلامي نظرا لما قدمته هذه الدولة من خدمات جليلة في الجانب الحضاري والأمني، فقد مثل هذا الحدث نهاية مأساوية لإحدى أهم دول المغرب الإسلامي، وفتح الباب أمام تطورات سياسية وحضارية .
- دامت الدولة الزيانية مدة طويلة وخلال هذه المدة استفاد القضاء من التطورات التي حدثت، وحقق الهدف الذي يتمثل في العدل، وحفظ الحقوق والأموال والأعراض، ومنع الاعتداء والظلم .
- نضج القضاء في العهد الزياني، واكتمل وجوده مقارنة عما كان عليه في عهد المرابطين والموحدين .
- كان السلطان في عهد الدولة الزيانية هو الرئيس الأعلى للقضاء، وكان يعين قاضي الجماعة بتلمسان ويقربه منه، ويرفع من شأنه، ويستشيريه في أمور الدولة، وكان القضاة مستقلين في أحكامهم وقضائهم، ولم يتدخل السلاطين والولاة في القضاء .
- كان تعيين القضاة بعد استشارة العلماء وقاضي الجماعة خاصة، والأخذ برأي أهل البلد بعد البحث في السيرة العلمية والشخصية والسمعة الذاتية للمرشح، ويتم غالبا اختيار كبار العلماء والفقهاء وأهل التقوى والورع والصلاح .
- كان القضاة يمثلون نخبة المجتمع في الدولة الزيانية، وأثروا بإنتاجهم الفكري وأحكامهم القضائية، الحياة الثقافية في عصرهم، فكان ما تركوه بعدهم، ثروة مهمة للعلماء وأصحاب المؤلفات في عهودهم ولقرون عديدة بعد ذلك.
- اهتمت الدولة الزيانية بالقضاء، وأولته المكانة السامية التي يستحقها، واهتم معظم السلاطين والأمراء والحكام بالقضاة، احتراماً وتقديراً واستشارة، فكانوا في كثير من الأحيان يسندون إليهم أهم الأعمال والمناصب والمهام بالإضافة إلى جانب القضاء نظراً لثقتهم بهم والاعتماد عليهم

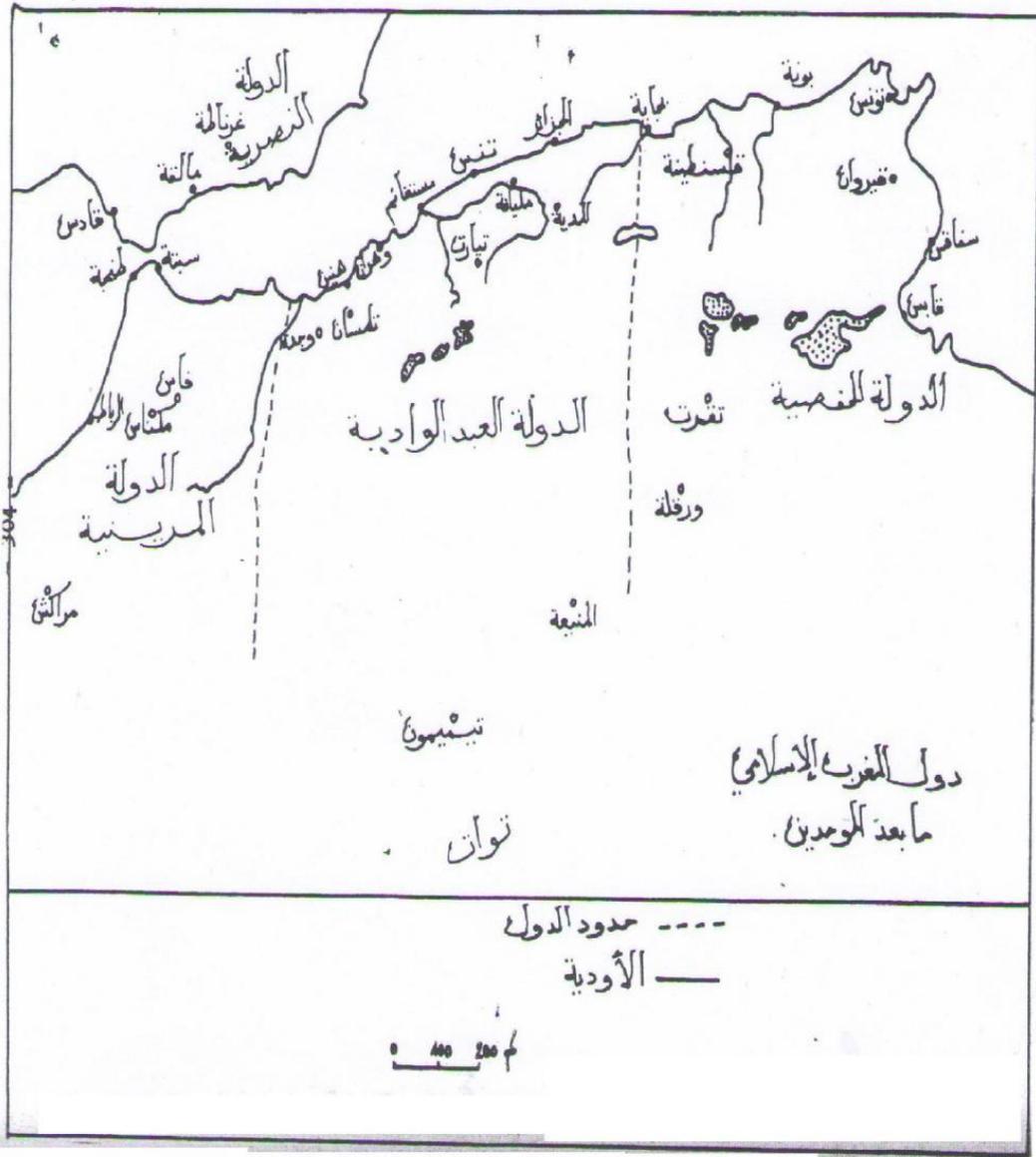
## الخاتمة

---

،والاطمئنان لهم ،وكانوا يهتمون باختيار القضاة من أهل الصلاح والعلم ،مع الإقرار والاعتراف باستقلال القضاء والقضاة عن الحكام والسلطين .

- نخلص إلى أن القضاء كان له دور كبير في استقرار الحياة الاجتماعية في عهد الزبانيين نظرا لما كان يتمتع به القضاة من النزاهة والقدرة على الفصل في القضايا المختلفة .

الملاحق

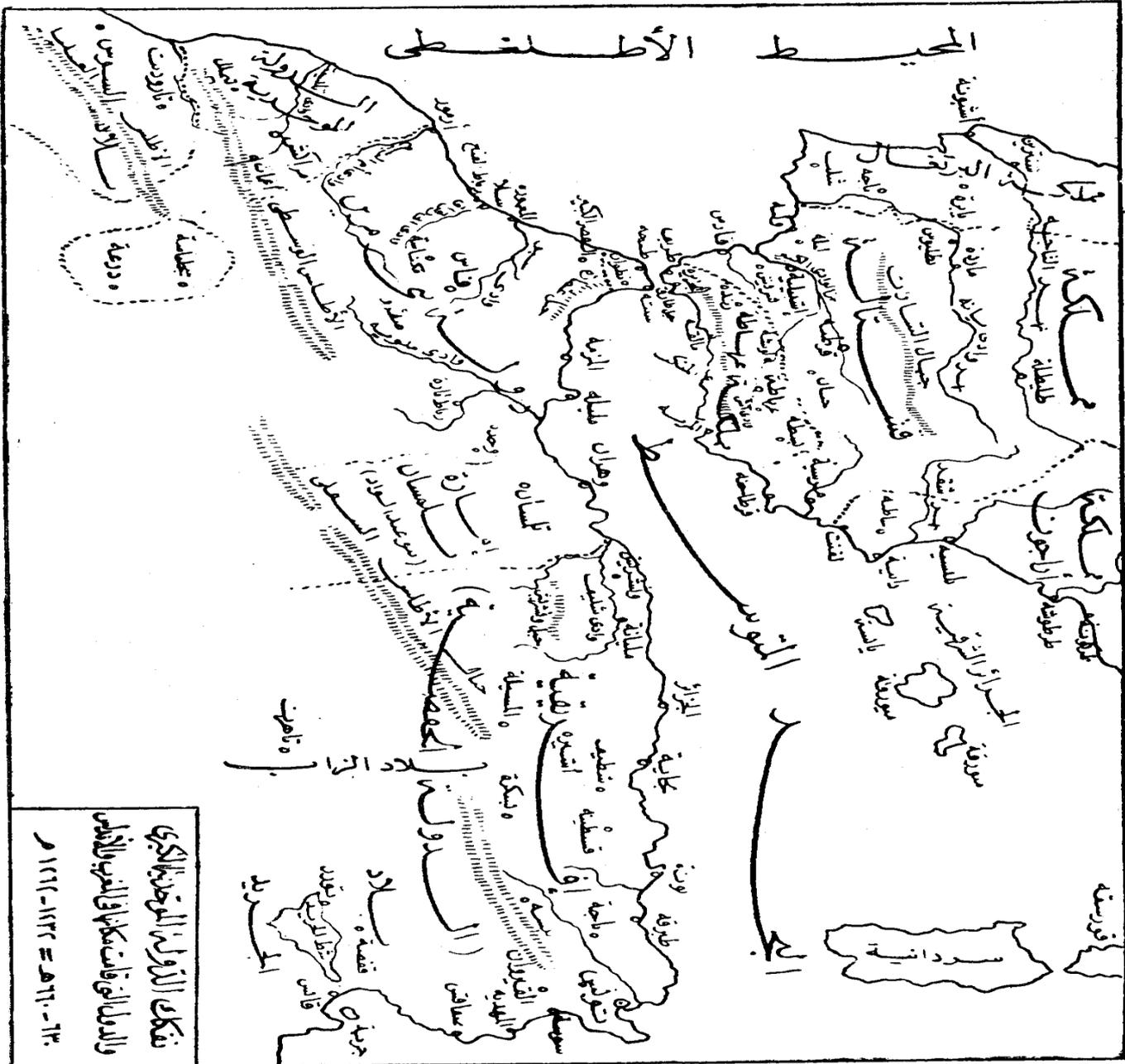


خريطة توضح حدود الدولة الزيانية

بوزياني الدراجي: المرجع السابق، ص 304.



الملحق رقم 03 : خريطة للمغرب الإسلامي بعد تفكك الدولة الموحدية



توضح هذه الخريطة المجال الجغرافي للدويلات التي قامت على أنقاض الدولة الموحدية

عبد الله عنان: المرجع السابق، ج3، ص569.

الملحق رقم 04 : قضاة العدل في عهد الدولة الزيانية .

1. الفقيه أبو إسحاق علي بن اللحام.

2. أبو عبد الله محمد بن مروان.

3. أبو الحسن علي بن مروان.

4. أبو زكرياء بن رحمون.

5. أبو عباس احمد المشوش.

6. الشريف أبو علي حسن بن يحيى الحسيني.

7. أبو علي بن يوسف السبتي.

8. أبو زكرياء يحيى بن عصفور.

9. أبو عبد الله محمد بن احمد التميمي.

10. سعيد العقباني.

11. أبو عبد الله بن عبد النور.

12. أبو الحسن بن عبد النور.

13. أبو عبد الله المقرئ.

"... كلهم من قضاة العدل والصرامة في الحق"

## قائمة المصادر والمرجع

-القران الكريم

-الحديث النبوي الشريف

### أولا : المصادر

- 1- ابن الآبار: الحلة السيرة ،تح: حسين مؤنس،دار المعارف ،ط2 ،الفاهرة ،مصر،1985م.
- 2- ابن الأحمر: تاريخ الدولة الزيانيةبتلمسان، تق وتح: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر،ط1، 1421هـ/2001م.
- 3- الأنصاري أبي عبد الله محمد :فهرست الرضاع ،تح:محمد عنابي ،دار الكتب الوطنية ،تونس ،(د-ت)،
- 4-بوزياني الدراجي :نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،(ب ط)،1993م.
- 5- ابن بطوطة: حفة النظر في غرائب الامصار وعجائب الاسفار، ط1، المطبعة الخيرية، 1904م، المغرب.
- 6-التنسي محمد بن عبد الله :تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدر والعقيان ، تح: عبد الحميد حاجيات ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984م.
- 7- التيجاني:رحلة التجاني ،تقديم:حسن حسني عبد الوهاب ،الدار العربية للكتاب،تونس،1981م.
- 8- الحميري :كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار،تح :لافي بروفينصال ،دار الجيل ،بيروت،
- 9- التمبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح، علي عمر، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004م.
- 10- ابن الحاج العبدري: مدخل الشرع الشريف مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 2275، ج1، ج2.

## قائمة المصادر والمرجع

- 11- ابن الخطيب: كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، دار المعارف، القاهرة، 1956م
- 12- ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، مر: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2001م.
- 13- ابن خلدون يحي: بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد، ج 1، تح: عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1891م.
- 14- ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن جاورهم من ذوي الشأن الأكبر، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، 2000م.
- 15- ابن خلدون يحي : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح، عبد الحميد حاجيات، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2011م.
- 16- ابن خلكان: وفيات الأعيان، مطبعة السعادة، ط1، مصر، ج1، 1367هـ-1948م.
- 17- الذهبي شمس الدين: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب أرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ج. 19
- 18- الزركلي خير الدين: الإعلام قاموس التراجم، ج8، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
- 19- السمناني: روضة القضاة وطريق النجاة، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1393هـ-1973م، ج4
- 20- السيلوي أحمد بن خالد الناصري: الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى، المطبعة البهية، مصر، 1894م، ج2.
- 21- السيوطي جلال الدين: تاريخ الخلفاء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، 1969م.
- 22- ابن سعد: الطبقات ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1383هـ-1968م، ج4.
- 23- العقباني: تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح، غلي الشنوفي، مستخرج من مجلة الدراسات الشرقية، ج14، دمشق، سوريا. 1967

## قائمة المصادر والمرجع

- 23- الغبريني أبو العباس :عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1979،م2،
- 24- ابن غازي :روض الهمتون في اخبار مكناسة الزيتونة، تح عبدالوهاب بن منصور، ط3، المطبعة الملكية ، الرياض، المغرب.
- 25- الفاسي ابن أبي زرع :الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ،دار المنصور للطباعة ،الرباط ،1972م.
- 26- الفاسي ابن أبي زرع :الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ،دار المنصور للطباعة ،الرباط ،1972،
- 27- ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد :الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، مطبعة السعادة، ط1 ،مصر، 1351هـ .
- 28- ابن القاضي: دورة الحجال في اسماء الرجال تحقيق محمد الحمدي ابو النور، مكتبة دار التراث ، القاهرة 1972م.
- 29- الكندي:الولاية والقضاة، مكتبة المثنى، بغداد، 1980م.
- 30-الماوردي: الأحكام السلطانية، تح، أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م، مج.1
- 31- الماوردي:الاحكام السلطانية والولايات الدينية ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،مصر،1386هـ ،1966م.
- 32- المقري التلمساني احمد بن محمد:نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب ،ج6،تح: محي الدين عبد الحميد،دار صادر ،بيروت ،1988م
- 33- المراكشي ابن القطان:نظم الجمان لترتيب ماسلف من إخبار الزمان ،تح:محمود علي مكّي ،دار الغرب الاسلامي ،ط1،بيروت، 1990م

## قائمة المصادر والمرجع

- 34- المراكشي عبد الواحد ، المعجب فب تلخيص أخبار المغرب ، تح :محمد سعيد العريان ومحمد العلمي، القاهرة، 1949م ، ص.300
- 35- ابن مرزوق الخطيب: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا ابي الحسن، دراسة وتح، ماريا خيسوس سيفيرا، تق، محمود بوعياذ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.
- 36- ابن مرزوق الخطيب: المجموع، خطوط، الخزانة العامة برباط، المملكة المغربية رقم 20، ( نسخة مصورة).
- 37- ابن مريم محمد بن احمد الشريف التلمساني :البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908م
- 38- النباهي أبو الحسن بن عبد الله :تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ( د.ت).
- 39- النباهي ابو الحسن: تاريخ قضاة الأندلس، تح: لجنة إحياء التراث العربي ،دار الأفاق الجديدة ،ط5، بيروت، 1983م.
- 40- مؤلف مجهول : الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ،تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة ،ط1، دار الرشاد الحديثة ،1399هـ-1993م
- 41- ابن صاحب الصلاة ، المن بالأمامة ،تح: عبد الهادي التازي، دار الغرب الاسلامي ،ط3، بيروت ،لبنان، 1987م ، ص163
- 42- ابن عذارى المراكشي :البيان المغرب في أخبار المغرب ،قسم الموحدين ،تح: محمد ابراهيم الكتاني واخرون ،دار المغرب الاسلامي ،بيروت ،1985م.
- 43- القلصادي: رحلة القلصادي، دراسة وتحقيق، محمد ابو الاجفان ، الشرطة التونسية للنشر، تونس، 1978.

## قائمة المصادر والمرجع

- 44- المقري : القواعد، مركز احياء التراث الاسلامي، مكة المكرمة، السعودية، (د، ت)
- 45- الوزن حسن: وصف افريقيا، تعريب، محمد حجي ، محمد الاخضر، ط2، دار الاسلام بيروت، لبنان، 1983.
- 46- الونشريسي: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى اهل افريقية والاندرلس والمغرب، اشراف محمد محجي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة العربية، 1981م.
- 47- وكيع: أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، (د، ت)، ج1، 84- 87، ظافر القاسمي: نظام الحكم في الشريعة الاسلامية والتاريخ الاسلامي ، الكتاب الثاني السلطة القضائية، دار نفائس ، ط3، بيروت، 2008م.
- ثانيا : المراجع
- 1- أشياخ يوسف : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ،تج :محمد عبد الله عنان ،مؤسسة الخانجي ، ط2، القاهرة، مصر، 1377هـ-1957م.
- 2- أمين أحمد: ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج2، 1962م.
- 3- البهي أحمد عبد المنعم: تاريخ القضاء في الإسلام، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965م.
- 4- بكير محمود أحمد: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب ،دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، ط1، دمشق، سوريا، 1411هـ/1990م.
- 5- بولطيف لخضر :فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، الولايات المتحدة الامريكية ، 2000م.
- 6- بلعربي خالد :الدولة الزيانية في عهد يغمراسن "دراسة تاريخية وحضارية 633-681هـ/1235-1282م" ، دارالأممية، ط1 ، الجزائر، 2011م.
- 7- الخضري محمد بك:الدولة الأموية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، مصر، 1424هـ- 2003م.

## قائمة المصادر والمرجع

- 8- ابن عبدون : كتاب ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، دراسة وتحقيق: ليفي بروفنصال، القاهرة، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م.
- 9- أبو ضيف مصطفى: القبائل العربية في عصري الموحددين وبنو مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.
- 10- أبو عبد الله الأعرج السليماني: تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، تح: حساني مختار، المكتبة الوطنية للجزائر، (د ب ن)، (د ت ن)،.
- 11- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، ط8، الجزائر، 2008م، ج2.
- 12- الحاج محمد بن رمضان شاوش: باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر، ج1، 2011م.
- 13- الزحيلي محمد: تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، 1995م.
- 14- الشوكاني محمد بن علي بن محمد: نيل الأوطار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، القاهرة، ج7.
- 15- الصلابي محمد علي: دولة الموحددين، دار البيارق للنشر، عمان، 1998م، ص229.
- 16- الفقي عصام الدين : تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، (د-ت)،.
- 17- المطوي محمد لعروسي: السلطنة الحفصية، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986.
- 18- بن قرية صالح: عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحددين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د،ت).
- 19- خطيف صابرة: فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، مطبعة جسور، تلمسان، 2011م.
- 20- شبانة محمد كمال: الدويلات الإسلامية في المغرب، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 1429هـ/ 2008م
- 21- عبد الله بن عبد العزيز: معلمة الفقه المالكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

## قائمة المصادر والمرجع

- 22- عبدلي لخضر: التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2011م.
- 23- عزاوي أحمد: رسائل موحدية، مجموعة جديدة، تح: المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، ط1، القينطرة، 1416هـ-1995م.
- 23- علام علي عبد الله: الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.
- 24- عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي، دار الشروق، ط1، بيروت، 1983،
- 25- عنان عبد الله: دولة الاسلام في الاندلس، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1411هـ/1990م.
- 26- غضبان منير محمد: فقه السيرة النبوية، ط2، سلسلة الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1413هـ-1992م.
- 27- فيلاي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع الجزائر، ج2، 2002، 1م.
- 28- مؤنس حسين: تاريخ المغرب وحضارته، دول المرابطين والموحدين والحفصي، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992م،
- 29- أحمد عبد المنعم محمد حسين: تاريخ المغرب والأندلس في عهد المرابطين، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1986م.
- 30- كنون عبد الله: النبوغ المغربي، مطبعة تطوان، ط2، 1380، 2هـ/1960م.
- 31- مراجع عقيلة غناي: سقوط الدولة الموحدية، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي 2008م
- أميروسيوهويثي ميرندا: التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر: عبد الواحد أكميز، النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2004م

## قائمة المصادر والمرجع

32- جورج مارسيه :بلاد المغرب وعلاقتها ببلاد المشرق في العصر الوسطي ،تر: محمود عبد الصمد هيكل ،منشأة المعارف،الأسكندرية،1931م

33- ألفرد بل : الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي،تج:عبد الرحمان بدوي ،دار الغرب الإسلامي،ط2،بروت ،لبنان ،1987م .

### رابعاً: الرسائل الجامعية :

1- سكاكو مريم : مكانة علماء تلمسان في المجالس العلمية السلطانية المرينية بفاس ما بين القرنين (8-9هـ/14-15م)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي،إشراف: مبخوت بودواية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،1433هـ-2012م.

2- شقدان بسام كامل عبد الرزاق:تلمسان في عهد الزياني (633-962هـ /1235-1555م)،(قدّمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، إشراف: هشام أبو رميلة، 2002م).

3- عبدلي لخضر:الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط عهد بني زيان 633-962هـ /1236-1554م، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،2004/2005م.

4- مغراوي محمد :خطة القضاء بالمغرب في الدولة الموحدية (668-515هـ/1269-1121م)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، (الرباط: جامعة محمد الخامس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1987-1986م.

5- مبخوت بودواية:العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الاوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة تلمسان ،2005-2006م .

## قائمة المصادر والمرجع

### خامسا :الموسوعات :

- 1- زيبب نجيب : الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس ،دار الأنيم للثقافة والعلوم ،بيروت ،1995م.
- 2-الغنيمي عبد الفتاح مقلد :موسوعة المغرب العربي ،ج3 ،مكتبة مدبولي،ط2،القاهرة،1414هـ-1994م،ص20.

### سادسا :المقالات والمجلات:

- 1-المنوني محمد:الإمبراطورية الموحدية في دور الانحطاط،مجلة دعوة الحق،العدد02،الرباط ،.1964
- 2- شاكر صادق محمود: الفكر السياسي عند الموحدين هلى عصر عبد المؤمن بن علي ،مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد12،العدد 03.
- 3- موسى محمد يوسف :التشريع الإسلامي بين التشريعات الحديثة، مجلة دعوة الحق، العدد3، 1965م.

## قائمة المصادر والمرجع

---



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكر وعرهان
	قائمة المختصرات
6-1	مقدمة .....
28-7	<b>الفصل الأول: الأوضاع السياسية في المغرب الأوسط بعد سقوط دولة الموحدين</b>
17-8	المبحث الأول: سقوط دولة الموحدين الأسباب والتداعيات.....
22-18	المبحث الثاني: قيام الدولة الزيانية النشأة والتأسيس.....
28-23	المبحث الثالث: نظام الحكم في الدولة الزيانية.....
52-29	<b>الفصل الثاني: نظام القضاء في الدولة الزيانية</b>
41-30	المبحث الأول: تاريخ القضاء في الدولة الزيانية.....
45-41	المبحث الثاني: تطور نظام القضاء في الغرب الإسلامي.....
50-45	المبحث الثالث: جهاز القضاء في الدولة الزيانية.....
65-51	<b>الفصل الثالث: قضاة الدولة الزيانية جهودهم السياسية واسهاماتهم الفكرية وحضورهم الاجتماعي</b>
57-52	المبحث الأول: جهود القضاة في الحياة السياسية.....
61-58	المبحث الثاني: إسهاماتهم الفكرية في الحياة الثقافية.....
65-62	المبحث الثالث: حضورهم الاجتماعي.....
69-66	خاتمة.....
74-70	الملاحق.....
79-75	قائمة المصادر والمراجع.....

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الملاحق.
71	ملحق رقم (01) خريطة حدود الدولة الزبانية.
72	ملحق رقم (02) مخطط يوضح أصل بني عبد الواد.
73	ملحق رقم (03) خريطة للمغرب الاسلامي بعد تفكك الدولة الموحدية.
74	ملحق رقم (04) قضاة العدل للدولة الزبانية

### ملخص المذكرة:

يعتبر القضاء من أهم المناصب التي أولتها الأمم الإسلامية اهتماما كبيرا في العصر الوسيط، فهي خطة الأنبياء من بعدهم من بعدهم الخلفاء، لذلك فهي تعبر عن حقيقة الشريعة الإسلامية في حفظ الأنفس، وتقرير العدل بين الناس، وقد حث القرآن الكريم عليها في نصوص صريحة، على ضرورة اشاعة القضاء، وحتى التسيير في وسط المجتمع الإسلامي، كما ألزمتها السنة النبوية الشريفة على ضرورتها.

أولت الدولة الموحدية ومن بعدها الدولة الزيانية عناية بهذه الخطة، اذ جعلت لها تنظيما محكما، يبدأ من أعلى منصب وهو قاضي الجماعة، الذي يعتبر هرم القضاء ومن ثم قاضي الإقليم الذي يشرف على عماله وحفظ العدل بها إلى جانب وظائف أخرى.

الكلمات المفتاحية: القضاء، العدل، الدولة الزيانية، الدولة الموحدية، المغرب الأوسط

### Summary:

The judiciary is considered one of the most important positions that Islamic nations gave great attention in the medieval era, as it is the plan of the prophets after them after them, the caliphs, so it expresses the reality of Islamic law in preserving lives and determining justice among people, and the Holy Qur'an urges it in explicit texts, to The necessity of spreading the judiciary, and even management, in the midst of the Islamic society, as the honorable Sunnah of the Prophet complied with its necessity.

The Almohad state, and then the Zayan state, paid attention to this plan, as it made it a tight organization, starting from the highest position, which is the community judge, who is considered the hierarchy of the judiciary and then the district judge who supervises his work and preserves justice in it along with other functions.

Keywords: Judiciary, justice, the Zayanite state, the Almohad state, the Middle Maghreb